

توقعات عالمية بارتفاع البطالة في إسرائيل خلال العام الجاري!



صفحة (٤)

فساد المؤسسة الحاخامية في إسرائيل بين النفوذ الديني والدلالات السياسية!



صفحة (٧)

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠١٣/٨/٦ م الموافق ٢٨ رمضان ١٤٣٤ هـ العدد ٣١٣ السنة الحادية عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ليفني: إطلاق سراح أسرى فلسطينيين هو الخيار الأقل سوءا بالنسبة لإسرائيل، فيما رأى رئيس الكنيست، يولي إيلشتاين، من حزب الليكود الحاكم، أن احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام دائم ضئيلة جدا.

* رئيس الكنيست: احتمالات التوصل إلى اتفاق دائم ضئيلة جدا *



ليفني في مؤتمر صحافي مع عريقات بعد لقاء مع كيري في واشنطن انتهى بإطلاق المفاوضات.

اعتبرت وزيرة العدل الإسرائيلية ورئيسة طاقم المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، تسيبي ليفني، أن إطلاق سراح أسرى فلسطينيين هو الخيار الأقل سوءا بالنسبة لإسرائيل، فيما رأى رئيس الكنيست، يولي إيلشتاين، من حزب الليكود الحاكم، أن احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام دائم ضئيلة جدا.

وقالت ليفني للإذاعة العامة الإسرائيلية إن «إطلاق سراح أسرى فلسطينيين هو الخيار الاستراتيجي الأقل سوءا بالنسبة لإسرائيل، معتبرة أن هذا الخيار أفضل من بدء المفاوضات برسم خط الحدود»، ورفضت ليفني مطالب تعالت في إسرائيل تدعو إلى إطلاق سراح سجناء يهود قتلوا فلسطينيين، وشددت على أن «هذا المطلب لا يحتمل، ولا توجد أية نية بالمتاجرة في عقوبات القتلة».

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد صادقت، الأسبوع الماضي، على إطلاق سراح ١٠٤ أسرى فلسطينيين تمهيدا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. والتقت ليفني والمحامي اسحق مولخو، المبعوث الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، مع كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، ووزير الخارجية الأميركي، جون كيري في واشنطن، يوم الثلاثاء الماضي. من جانبه تطرق رئيس الكنيست إيلشتاين، أمس الاثنين، للمفاوضات وقال لإذاعة موقع القناة السابعة الإلكتروني اليميني، إنه «إذا كانت النية هي التوصل إلى اتفاق دائم خلال ٩ شهور، فإني لم أجد بعد أحدا ما لديه إجابة مقنعة فيما إذا كان أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) يتحدث باسم يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) أو أنه يتحدث باسم غزة أيضا، إذ يوجد حكم آخر هناك. ولذلك فإن الاحتمالات ضئيلة جدا».

وأضاف إيلشتاين أنه «إذا تركزت المفاوضات حول التعاون في مجالات مختلفة، مثل الاقتصاد والمياه وجودة البيئة فإني أعتقد أنه بإمكاننا أن نربح من المحادثات. لكن إذا تم جرسنا إلى مبادرات نية حسنة على شكل إطلاق سراح مخربين وربما أمور أخرى، فإن كل ما يهم الفلسطينيين هو أن يحصلوا على أكثر مكاسب ممكنة وبعد ذلك الخروج من المفاوضات». واعتبر أنه «إذا تحدثنا عن التعاون من خلال التفاهم بأن الوقت لم يضغ بعد للتوصل إلى اتفاقيات فإن هذا سيكون أفضل لنا ولهم».

وتابع إيلشتاين أن نتانياهو يدرك هذه الأمور ولكنه يتعرض لضغوط دولية من أجل استئناف المفاوضات وأن «حماس المسؤولين في واشنطن والمجتمع الدولي من أجل صنع سلام فوري يضع صعوبات أمام إقناعهم بأن هذه الطريق تقود إلى ما كان».

ويبدو أن معظم مركبات الحكومة الإسرائيلية متفقة مع رأي إيلشتاين. وصرح رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيدور ليبرمان، في نهاية الأسبوع الماضي، بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين خلال الشهر التسعة المقبلة ولا حتى في المستقبل المنظور.

من جانبه اعترض رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، على أن ليفني تدير المفاوضات رغم موقفه المعارض لهذه المفاوضات، وقال لإذاعة القناة السابعة إن «هذا وصف غير دقيق، لأن ليفني موجودة في المفاوضات بفضل قرار اتخذته الحكومة وقرار الكابينيت (أي الحكومة المصغرة للشؤون السياسية والأمنية)». وشدد بينيت على أنه «لا توجد لديها صلاحيات تتعدى ذلك، ورئيس الحكومة والكابينيت مطلعان بشكل متواصل على مجرى الاتصالات. ونحن نراقب الأمور بسبع عيون».

وقال بينيت إنه لا يعارض إجراء المفاوضات بين إسرائيل

والفلسطينيين، لكنه اعتبر أنه «لا توجد إمكانية للتوصل إلى أي اتفاق سلام مقرون بتسليم يهودا والسامرة، ولكن علينا أن نكون حذرين وأن نتابع الأمور. هل أنا مطمئن؟ لا، لكن نحن أمام كارثة؟ أيضا لا».

وأضاف بينيت أنه لو كان مسؤولا عن المفاوضات لجلس مع الفلسطينيين للبحث في إمكانية العمل معا من أجل تحسين جودة حياتهم، وأيضا جودة حياة اليهود (المستوطنين)، وفتح أماكن عمل لكلا المجموعتين السكانييتين وأفاق أخرى لرعاية السكان في المنطقة».

وفي رده على سؤال حول مدى اطلاعه على سير الاتصالات بين الجانبين، قال بينيت «إنني أطلع على الأمور عن طريق رئيس الحكومة وبصورة وثيقة جدا. هل يمكن أن نفاجا؟ نعم، ولذلك علينا أن نكون حذرين».

واستبعد بينيت انسحاب حزبه من حكومة نتانياهو في المرحلة الحالية، وقال إن «الأمر الأسهل هو الانسحاب من الحكومة على أمور خطيرة مثل إطلاق سراح قتلة. ولم أعتقد أن يجب القيام بذلك لأننا ننفذ أمورا عظيمة طوال الوقت. إننا نواصل الاستيطان في البلاد، ونخفض القسط الدراسي عن كامل الصهيونية - الدينية، ونعزز الوعي اليهودي في دولة إسرائيل، ووزارتي تعزز التشغيل في البلدات اليهودية في أطراف إسرائيل، وبنيتي البلاد من خلال وزارة أري إريئيل أوزير الإسكان». ونحن ننفذ أمورا جيدة كثيرة من خلال التوازن».

واعتد بينيت في هذا السياق المبادرة لسن قانون يلزم بإجراء استفتاء شعبي على أي اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين. وقال إنه يعني أن نتائج الاستفتاء مرتبطة بصيغة السؤال الذي سيطرح من خلاله، وبالحملة الإعلامية التي سترافق الاستفتاء ومخاوفه من نتائج غير مرضية بالنسبة له، وقال «إننا جاهزون للتقل من بيت إلى آخر ومن عائلة إلى أخرى من أجل أن نفتح الجمهور بجدالة طريقنا وعدم الاعتماد على صفقات سياسية».

حكومة إسرائيل تخرج البلدان الفقيرة من خطة التطوير الوطنية وتدخل مستوطنات مكانها!

قررت الحكومة الإسرائيلية إدخال مستوطنات «معزولة» تقع خارج الكتل الاستيطانية في «خريطة الأفضلية القومية»، وهي البلدات الإسرائيلية التي ستحتفظ بميزانيات وامتيازات خاصة، وإغفاءات من الضرائب، من أجل تطويرها. وضمت الحكومة إلى «خريطة الأفضلية القومية» ٢٠ بلدة جديدة بينها ٩ مستوطنات، ليصبح عدد المستوطنات في هذه «الخريطة» حوالي ٩٠ مستوطنة.

والمستوطنات التي تم ضمها إلى «خريطة الأفضلية القومية» هي «بروخين» و«لون موريه» و«نيغوهوت» و«غيفام بينايم» و«معاليه مخماش» و«نوفيم» و«ريحليم» و«سنسانا» و«أشكولوت». وجميع هذه المستوطنات تقع خارج الكتل الاستيطانية وتحتوي مستوطنات «معزولة».

ويشار إلى أن مستوطنات «ريحليم» و«سنسانا» و«بروخين» تمت شرعنتها قبل شهور قليلة، وكانت تعتبر قبل ذلك مستوطنات «غير قانونية» كونها لم تُقم بمصادقة رسمية من الحكومة الإسرائيلية وكانت تعتبر بؤرا استيطانية عشوائية.

واعترفت الحكومة الإسرائيلية بأن إدخال هذه المستوطنات إلى «خريطة الأفضلية القومية» تم بصورة تتناقض مع القانون الإسرائيلي، وقالت في قرارها إن «قانون النجاعة الاقتصادية لا يسري على يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية)». لكن بعد استخدام القانون الإداري، وبسبب اعتبارات سياسية ذات علاقة، تفرض الحكومة هذا القرار على مستوطنات يهودا والسامرة أيضا».

وكان نتانياهو قد قرر خلال ولايته السابقة، في العام ٢٠٠٩، شمل المستوطنات «المعزولة» ضمن البلدات التي ستحصل على ميزانيات وامتيازات خاصة، من دون أن يخفي أنه يسعى من وراء ذلك إلى تشجيع

السكن فيها وتوسيعها.

وقالت صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها، أمس: «بعد ثمانين سنوات من تعهد الحكومة أمام الولايات المتحدة بعدم تقديم محفزات للسكن في المستوطنات، وثلاثة أسابيع على فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على المؤسسات التي تقيم علاقة مع المستوطنات، وأسبوعين على استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، تكشف حكومة إسرائيل، بقيادة حزب البيت اليهودي والتيار الاستيطاني في حزب الليكود، عن وجهها الحقيقي وسلم الأولويات الذي يوجهها. وبموجبها فإن المستوطنات في المشروع الذي يتمتع بأهمية وطنية قصوى، ويستحق ضخ أموال الدولة والجمهور فيه، وهو مفضل على أي قطاع آخر في الدولة». ودعت الصحيفة الحكومة إلى إخراج جميع المستوطنات من «خريطة الأفضلية القومية».

وانتقد رئيس حزب شاس، أرييه درعي، قرار الحكومة بسبب إخراج مستوطنة «بيتار عيليت» وبلدة «حريش»، اللتين يسكنهما الحريديم، من «خريطة الأفضلية القومية»، وقال درعي إن «الحكومة أثبتت انفلاقها مرة أخرى من خلال قرار غير أخلاقي بإخراج بيتار عيليت وحريش وإدخالها عشرات المستوطنات المعزولة. والأخوان (رئيس حزب «البيت اليهودي» نتالي بينيت و«رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد لن يهدئوا حتى يسلبوا من الحريديم وسكان الكتل (الاستيطانية) الكبرى كل ميزانياتها ويسمّنون سكان المستوطنات المعزولة». وقال عضو الكنيست مايير بوروش من كتلة «يهودت هتوراة»، إن «هذا القرار ينضم إلى قائمة طويلة من القرارات البائسة التي أصدرتها حكومة نتانياهو - بينيت - لبيد».

كلمة في البداية

«دولة الشبابك»!

بقلم: أنطون شلحت

في العدد قبل السابق تطرقنا (ضمن صفحة «متابعات») إلى الإضراب المستمر الذي أعلنه موظفو وزارة الخارجية الإسرائيلية احتجاجا على تدني ظروف عملهم، بما في ذلك استخدام رجال جهاز الأمن العام (الشاباك) للحلول محلهم، ولا سيما في كل ما يتعلق بتنظيم زيارات المسؤولين الإسرائيليين وفي مقدمهم رئيس الحكومة إلى الخارج. وفي العدد الحالي ثمة عرض وتحليل (طالع ص ٧) لالتباس تقدمت به إحدى جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان إلى المحكمة الإسرائيلية العليا ضد جهاز الشاباك على خلفية قيامه في الآونة الأخيرة باستدعاء ناشطين سياسيين واجتماعيين وتحذيرهم من مغبة المس بأمن الدولة. وهو أسلوب درج هذا الجهاز على اتباعه ضد المواطنين العرب في الداخل منذ تأسيسه، وبات يتبعه أخيرا ضد المواطنين اليهود أيضا.

وكان الباحث الإسرائيلي إيلي أمينوف قد أشار في مقال جديد له إلى أن المفكر الإسرائيلي الراحل شعياهو ليوفيتش هو أول من تنبأ في العام ١٩٦٨ بأن تتحول إسرائيل إلى ما أسماه «دولة شاباك» (أي دولة أمنية). رابطا بين تصاعد دور هذا الجهاز في الحياة السياسية والمدنية العامة وبين الاحتلال في العام ١٩٦٧.

وقد اقتبس أمينوف عن ليوفيتش الأقوال ذات الدلالة التالية، «في غضون أعوام قليلة لن يظل هناك عامل أو فلاح يهودي. وسوف نتحول إلى شعب من المفتشين والموظفين وأفراد الشرطة والمباحث السرية... وستغدو إسرائيل دولة شاباك تصوغ المناخ العام برمته مع مؤشرات واضحة تتهدد بالخطر حريتنا الأساسية - حرية الكلام والتعبير والتنظيم. وسيصبح الفساد أسطوريا».

إن الوجه الآخر لسيرة تحول إسرائيل إلى «دولة شاباك» كما في تدمير السلك الدبلوماسي بصورة ممنهجة، كما أشار إلى ذلك مدير القسم السياسي لشؤون الأمم المتحدة في وزارة الخارجية الإسرائيلية ران غيدور، في سياق مقال نشره في الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديעות احرونوت»، قبل نحو شهر ونصف الشهر.

وقد أشار في حينه إلى أن مكانة وزارة الخارجية في إسرائيل تتعرض منذ فترة طويلة إلى تآكل حاد، وإلى أن هذا التآكل يشكل عارضا لمرض خطر للغاية يهدد أمورا مهمة تتعلق بأداء المؤسسة السياسية كلها.

وأضاف: لقد أثبت التاريخ المعاصر أنه كلما أصبح المجتمع أكثر نضوجا استثمر موارد أكبر في رفع مستوى التربية والتعليم والثقافة، وفي تحسين المستوى الاقتصادي لعموم السكان، وفي تحسين أداء السلك الدبلوماسي، على حساب تقليص الإنفاق على الجيش والقوى الأمنية. غير أن ما يحدث في إسرائيل هو العكس تماما. إذ إن الميزانية الأمنية الإسرائيلية تزداد على نحو جامع منذ قيامها قبل أكثر من ٦٥ عاما، كما أن قادة مؤسساتها الأمنية ينتقلون مباشرة إلى رأس الهرم في المؤسسة السياسية، في حين أن مستوى التربية والتعليم فيها أخذ في التدهور بصورة مرعبة من عام إلى آخر. وفي واقع الأمر، فإنه بتنا في وضع أصبحت فيه سياسة الدولة الخارجية تدار بصورة شبيهة بملطة من طرف مجموعة من كبار ضباط الاحتياط في مقدمهم

رئيس هيئة الأمن القومي التابعة لبيدوان رئيس الحكومة. ونتيجة لذلك، فإن الدولة واجهت في الأعوام الأخيرة أزمات كبيرة مع منظمة الأمم المتحدة ومع دول الاتحاد الأوروبي، ومع العالم كله تقريبا، وكل ما يتجرا على توجيه النقد إليها، سرعان ما نعتته بأنه لاسامي أو خائن أو عدو. فضلا عن ذلك، فإن إدارة مجموعة الضباط السياسية الدولة الخارجية تسببت مرات كثيرة بعرقلة تحقيق إنجازات سياسية في محافل دولية مرموقة، وإلغاء توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية كان من شأنها أن توفر مزيدا من مصادر الرزق لآلاف العائلات الإسرائيلية.

وبرأي هذا الدبلوماسي الرفيع فإننا «سنجد دائما مسؤولين يدعون أن الواقع الأمني المعقد الذي نخاضت دولة إسرائيل في خضمه ولا تزال تعيش تحت وطأته، يستلزم أن يكون هناك مركز ثقل مركزي للقرارات التي يتخذها الجيش والمؤسسة الأمنية». ومع ذلك - أضاف - لا بد من القول إن مصائر الدول في عالمنا الحالي باتت مرهونة إلى درجة كبيرة بمدى الإنجازات التي تحقّقها في الحلبات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. وقد حان الوقت كي نستبدل شعار «دعوا الجيش ينتصر» بشعار «دعوا الدبلوماسية تنتصر».

وختم قائلا: إن دولة في القرن الحادي والعشرين لا تزال تعتقد أن القيادة العسكرية وحدهم هم القادرون على حل أي مشكلة، ولذا فهي تقوم بتدمير سلكها الدبلوماسي بصورة ممنهجة كما تفعل إسرائيل في الوقت الحالي، هي دولة سائرة حتما نحو فوضى جماعية. ولا شك في أن سكان إسرائيل كافة هم الذين سيدفعون الثمن الباهظ الذي سترتب على هذا المسار.

هناك مسألة أخرى لا بد من الالتفات إليها وهي أن أحد أسباب عدم إعادة إضراب موظفي وزارة الخارجية الاهتمام المطلوب يعود إلى وجود نيات كيدية لدى الحكومة الحالية وكبار المسؤولين فيها إزاء هؤلاء الموظفين. وقد كشف النقاب عن هذه النيات يوعاز هندل، الذي شغل منصب كبير المستشارين الإعلاميين لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، حين ذكر أن التفاوض عن الإضراب ناجم عن حقيقة أن المضربين في معظمهم ما زالوا مؤمنين بـ «شرق أوسط جديد». وأضاف: إن وزارة الخارجية في إسرائيل ما زالت مصرة على البحث عن السلام في الوقت الذي يعيش فيه معظم الإسرائيليين في لجة الحرب. وقد أسس لي أحد كبار الوزراء في الحكومة الإسرائيلية السابقة بأن هؤلاء الموظفين ليسوا مئا. وكان يقصد بذلك وجهة النظر السياسية التي يتبناها كبار الموظفين في وزارة الخارجية. وشددت على وجوب القيام بأشياء كثيرة من أجل تغيير هذا الوضع

وخلص هندل إلى القول: سواء أكان هذا الوزير على حق أم لا، فإن تصنيف رجال وزارة الخارجية بمصمتهم من بقايا أو سولو أثر كثيرا في طريقة التعامل مع إضرابهم ومطالبهم العامة.

لا شك في أن وقائع تحول إسرائيل أكثر فأكثر إلى «دولة شاباك» وخصوصا في ظل الحكومات اليمينية المتطرفة، من شأنها أن تحيل إلى مترتبات خطيرة لا ترتبط بأفاق تسوية القضية الفلسطينية فحسب، وإنما أيضا بمستقبل النظام الإسرائيلي الداخلي الذي يزداد تكريس، وذلك في ضوء افتقار النظام القائم حاليا إلى تقاليد ديمقراطية راسخة.

دورة صيفية للكنيست انتهت بزرع «حقول ألغام» للدورات المقبلة!

* الدورة البرلمانية القصيرة «نجحت» في إقرار ميزانية عامة لعامين وإقرار سلسلة قوانين بالقراءة الأولى كل واحد منها يحمل في طياته ما يمكن أن يثير خلافات داخل صفوف الائتلاف الحاكم*



الكنيست الجديد في دورته الصيفية.

كتب بهوم جريسي:

اختتم الكنيست في الأسبوع الماضي دورته الصيفية، وهي الدورة الكاملة الأولى منذ نحو عام، إذ أن الدورة الشتوية الماضية كانت دورة انتخابات، كما أن هذه الدورة كانت الأولى للحكومة الثالثة برئاسة بنيامين نتنياهو، وكان نتاجها مكثفاً، فعداً عن أنها انشغلت في إقرار الميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل، إلا أنها سارعت في موازاة ذلك في طرح قوانين ذات بعد استراتيجي على المستوى الداخلي في إسرائيل، ومنها ما سيولد أزمات على المديين القصير والبعيد، كذلك فإن كثيراً من هذه القوانين والقرارات ما يمكن اعتباره «حقول ألغام» في طريق الائتلاف الحاكم، الذي نجح في الدورة المنتهية في السير بين النقاط، وتجاوز الخلافات، ولكن هذه هي حال كل فترة أولى لكل حكومة جديدة، والسؤال المركزي الذي يطرح نفسه: هل ستستمر هذه الحال؟ الشك بطبيعة الأمر كبير.

تشكلت حكومة نتنياهو للوهلة الأولى وهي تجمع أطرافاً كان من المفترض أن تكون في حالة تقاطب، ليتضح لاحقاً أن تلك «الأقطاب» كسرت كل المعادلات الفيزيائية، بكثرة التقاطح في القضايا التي كان من المفترض أن تكون خافية، وحتى خلافية ساخنة.

والحديث هنا بشكل خاص عن الحزب العلماني «يوجد مستقبل» بزعامة وزير المالية يائير لبيد، وحزب اليمين المتطرف، الأكبر بين المستوطنين، «البيت اليهودي» بزعامة وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، فالأول ظهر في الانتخابات وكأنه حزب جاء ليملئ الشرائح الوسطى، التي خاضت حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة قبل عامين، وعرض الكثير من المواقف والبرامج الليبرالية، وحتى في ملف الصراع كان أقل تشدداً مما يديه البيّن أن «يوجد مستقبل» لا أقل

يمينية من باقي الأحزاب اليمينية، وليس في مجال الصراع فحسب، بل في سلسلة قضايا داخلية، ومد يده الطولى لإقرار قوانين ومشاريع في غاية الخطورة، وفي مقدمتها ما عرف بتسمية «قانون برفار»، الذي يهدف إلى اقتلاع عشرات الآلاف من العرب في النقب، ونسف ما بين ٣٠ إلى ٣٦ قرية، وسلب ٨٠٠ ألف دونم من العرب.

واتضح أمام الجميع مدى التنسيق الوثيق بين لبيد وبين رئيس «البيت اليهودي» بينيت في كل القضايا، وخاصة السياسية منها، عدا التوافق التام في السياسة الاقتصادية، التي تكشف كسياسة صخرية شرسة، طالت أولاً وقبل الجميع الشرائح الفقيرة والوسطى.

والانطباع الذي يتولد من النهج القائم في هذه الحكومة الجديدة، وطبيعة الحقائق التي تولوها الحزبان، وخاصة رئيسيهما: المالية والاقتصاد، أن كبار اصحاب رأس المال نجحوا هذه المرة في ادخال حصاني طروادة، واحد تم تكليفه بمنطقه تل أبيب الكبرى، معقل الاحتجاجات الشعبية قبل عامين، والثاني تم تكليفه بقطع المستوطنين واليمين المتطرف، ليلتقيا كضلعين، مع ضلع نتنياهو الثالث، ليشكلوا مثلثاً يطبق على الحكم ومؤسسته، ويضمنان تمرير السياسة الاقتصادية التي يبتناها نتنياهو.

كذلك، رأينا مع انتهاء الدورة الصيفية بدايات لمعادنات مع الجانب الفلسطيني، كمرحلة تمهيدية يتقرر في نهايتها ما إذا سيتم التوجه إلى مفاوضات مباشرة أم لا، وما راقق هذا من تصعيد الخطاب الرافضي المتطرف من وزراء في الحكومة ونواب في الائتلاف الحاكم، كما فتحت الحكومة أبواب الصراع مع جمهور المتدينين المتزمتين «الحريديم» على وسعه وبشكل غير مسبوق، وفي المقابل، وفي ظل كل هذا، وإلى جانب تطورات أخرى، من المنتظر أن يشهد الائتلاف الحكومي تشققات، وحتى تصدعات، وسيكون الباب مفتوحاً أمام تقلبات أيضاً.

وتستعرض في ما يلي القضايا الساخنة التي سيواجهها الائتلاف الحاكم في الأشهر المقبلة، وخاصة في الدورة الشتوية التي ستبدأ في منتصف تشرين الأول، وفق الظروف السياسية والحزبية القائمة اليوم.

العملية التفاوضية

اختتمت الدورة الصيفية بالتزامن مع بدء محادثات أولية لفحص امكانيات الشروع بمفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ولا يفرق أحد في الحلبة الإسرائيلية في وهم بان في جعبة نتنياهو وفي نيته وفي قناعاته المترسفة، ما يمكنه أن يقزبه إلى حل الصراع، ورغم ذلك فإن غالبية نواب الائتلاف الحاكم يتبنون مواقف يمينية متشددة، وغالبية هؤلاء النواب، من دون السوزراء، أعضاء في اللوبي البرلماني «من أجل أرض إسرائيل الكاملة».

ويطلق وزراء ونوابهم، إلى جانب أعضاء كنيست، تصريحات في غاية التطرف الرافضة لأبسط قواعد حل الصراع، مثل حدود ١٩٦٧، والرفض المطلق لقيام دولة فلسطينية، وأمام هذه المواقف لا حاجة لذكر إخلاء مستوطنات والقدس وعودة اللاجئين.

ونتيناها هو ذاته باهر في نهاية الدورة الصيفية إلى تعقيد قانون «الاستفتاء الشعبي»، الذي يلام كل حكومة تتوصل إلى اتفاق يقضي بالانسحاب من أراض

تحت ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» بعرضه إلى استفتاء شعبي في حال لم يحظ الاتفاق على أغلبية عديدة من أصل ١٢٠ نائباً، وهذا القانون أقر نهائياً في فترة حكومته السابقة، إلا أن نتنياهو أقر في الأيام الأخيرة جعل القانون «قانون أساس»، ما يعني أن من الصعب نقضه مستقبلاً، فمثل هذه القوانين، وبغض النظر عن الأغلبية التي أقر بها، لا يمكن إلغاؤها مستقبلاً إلا بأغلبية عديدة من ٨٠ نائباً.

من الصعب معرفة ما إذا سيتم التوصل إلى اتفاق للشروع بمفاوضات مباشرة، ولكن هذا الملف سيكون مطروحاً طيلة الأشهر المقبلة، والحلقة الإشكالية في الائتلاف الحاكم هي هذه القضية، ستكون حزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، وفي حال تعثرت المفاوضات بسبب المواقف الإسرائيلية، فإن رد فعل «الحركة» سيكون تحت مجهر جميع الأطراف. ويبقى السؤال: هل ستختار ليفني مغادرة الحكومة بسبب تعثر المفاوضات، وحالة الرفض الإسرائيلي؟، وهذا ليس الملف الإشكالي الوحيد الذي يواجهه «الحركة».

قانون «استقرار الحكم»

كذلك أقرت الدورة الصيفية قانون ما يسمى «استقرار الحكم ورفع نسبة الحسم» في الانتخابات البرلمانية، بالقراءة الأولى، بعد دمج قانونين تم إقرارهما بالقراءة التمهيديّة، وفي هذا القانون بعض الجوانب الخافية بين أطراف الحكومة، ففي حين يريد حزب «إسرائيل بيتنا» رفع نسبة الحسم فوراً من ٢٪ إلى ٤٪، فإن حزب «يوجد مستقبل» يريد رفع النسبة تدريجياً، ٣٪ في الانتخابات المقبلة، و٤٪ في الانتخابات التي تليها، وقد أقر الكنيست القانون بصيغة رفع نسبة الحسم إلى ٤٪، ولكن هناك من يقول في الائتلاف إن النسبة ستسحب مجدداً إلى ٣٪، خلال إعداد القانون للقراءة النهائية.

كذلك يتضمن القانون تغيير سلسلة من الأنظمة البرلمانية، المتعلقة بحجب الثقة عن الحكومة، وشكل التوجه إلى انتخابات مبكرة، فمثلاً ينص القانون على أن حجب الثقة يتطلب أغلبية من ٦٥ نائباً، وأن الحكومة التي حجب الثقة عنها تستمر في العمل طالما أن المعارضين لها لم يشكلوا حكومة بديلة، كما أن اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة ستطرح مرة في الشهر، بدلا من أسبوعياً كما هو قائم اليوم.

من الواضح أن كل هذه المقترحات تستهدف أولاً المواطنين العرب وكثلمهم في الكنيست، بدءاً من نسبة الحسم، وحتى شكل إسقاط الحكومة، إذ أن العدد ٦٥ نائباً لم يطرحد صدفة، بل من أجل تخفيف ثقل الوزن السياسي لنواب الكتل الثلاث، وهم حالياً ١١ نائباً، كذلك فإن البند غير المنطقي، الملزم بتشكيل حكومة بديلة من أجل إسقاط الحكومة كليا، يركز على معادلة أن أغلبية بأقل من ٦٥ نائباً سيكون فيها نواب الكتل الثلاث الذين لن يؤيدوا أي حكومة بديلة، وبذلك لن تقوم حكومة كهذه.

هذا القانون يواجه خلافات داخلية في الائتلاف الحاكم، مثل عدة بنود أخرى تمس بأسس النظام الديمقراطي، وتحفظ كتلة «الحركة» من نسبة الحسم، التي قد تطلها، كما أن حزب «يوجد مستقبل» يعترض على رفع النسبة مباشرة إلى ٤٪، ومن اللافت أيضاً أن النائب المتطرف من حزب «الليكود» موشيه فايلغين، اعترض على القانون لدى عرضه للتصويت بالقراءة التمهيديّة، لأنه سيشكل عقبة أمام ظهور لوائح انتخابية صغيرة من اليمين المتطرف، التي لا يستعد فايلغين أن يرأس أيا منها مستقبلاً، في حال انشق عن حزب الليكود.

ومما لا شك فيه أنه في حال تم إقرار القانون كليا في

الدورة الشتوية المقبلة، كما يريد حزب «إسرائيل بيتنا» فإن هذا القانون سيعرض على المحكمة العليا بطلب عدة أحزاب وجهات تعنى بحقوق الانسان.

قانون تجنيد «الحريديم»

في الأسبوعين الأخيرين للدورة الصيفية أقر الكنيست القانون الأكثر إشكالية، الذي سيصدم مع ما لا يقل عن ١٥٪ إلى ١٦٪ من اليهود في إسرائيل، وهو قانون فرض الخدمة العسكرية على المتدينين المتزمتين «الحريديم»، الذين يرفضون الخدمة لأسباب دينية رغم موافقهم اليمينية. والمعركة على القانون الذي يدخل الآن مرحلة التشريع الأخيرة ولكن يحتاج لعدة أشهر، ستكون ميدانياً، أكثر من برلمانياً، والمعركة ستكون طويلة، خاصة وأن القانون يفرض الخدمة بشكل تدريجي على أن تكون المرحلة النهائية في العام ٢٠٢٠، وهذا ليس صدفة، إذ يهدف الأمر إلى هدفين: أولاً أن هذا قد يخفف من حالة غضب الحريديم، الذين سيراهون على افضال القانون لاحقاً، وثانياً، أن من وضع فكرة التجنيد، بنيامين نتنياهو، يأخذ بالحسبان احتمال اضطرابه للجوء إلى كتل «الحريديم» لاحقاً، لمساندة حكومته في حال شهدت تصدعات، وبذلك يكون هناك احتمال لتجميد العمل بالقانون.

هذا القانون يحظى بإجماع في الائتلاف الحاكم، ولهذا فإن الصدام الأساس هو مع كتلتي الحريديم في المعارضة، ومن ثم ميدانياً، وقد يصل الأمر إلى صدامات في الشوارع بين «الحريديم» والأجهزة الأمنية.

قانون فيسكونسين

يظهر ما عرف سابقاً بـ «قانون فيسكونسين» اليوم بتسمية أخرى، وهو: «التشجيع على الخروج إلى العمل»، وهو قانون يخصص معالجة قضايا العاطلين عن العمل «المرمزين»، الذين علبوا أنها فترة البطالة الأولى التي يستحقون فيها مخصصات بطالة، وينتقلون لتلقي مخصصات متدنية جداً تسمى «ضمان الدخل»، وقد بدأ العمل بهذا القانون في صيف العام ٢٠٠٥ في أربع مناطق تجريبية، وطفعت عليه أساليب استبدادية، ما زاد النغمة عليه برلمانياً، وألغى العمل به في ربيع العام ٢٠١٠، بثقل الكتل النشطة في القضايا الاقتصادية، ولكن أيضاً حزب «إسرائيل بيتنا»، نظراً لكون نسبة ملحوظة من المهاجرين الروس يتضررون من هذا القانون.

وقد طرحت الحكومة القانون ضمن قانون التسويات الذي يرافق الميزانية العامة، إلا أن رئيس الكنيست طلب فصله عن قانون التسويات والتعامل معه كقانون مستقل، ولكن بعد أسبوع من إقراره بالقراءة الأولى فطن حزب «إسرائيل بيتنا» إلى أنه يعارض القانون ولهذا انتهت الدورة الصيفية من دون العمل به.

والصيغة الجديدة للقانون لا تبعده عن طابعه الاستبدادي، وتجعل تطبيقه في كافة المناطق وبشكل ثابت، ومن المفترض أن يجعل «إسرائيل بيتنا» من هذا القانون ملفاً خافياً، ويطلب بإسقاطه من جدول الأعمال.

قانون برفار والمستوطنون

أقر الكنيست قانون برفار الذي يهدف إلى اقتلاع عشرات الآلاف من العرب في النقب، ونسف ما بين ٣٠ إلى ٣٦ قرية، وسلب ٨٠٠ ألف دونم من العرب، بالقراءة الأولى، بغالبية صوت واحد، ٤٣ نائباً ضد ٤٢ نائباً، ولكن لا يمكن الاعتماد والاطمئنان لهذه النتيجة، لأن الفارق بين المعارضة والائتلاف في التركيبة البرلمانية القائمة ١٦ نائباً، وكما يبدو فإن الائتلاف لم يكن متاكداً من شكل تصويت كتلتي اليهود المتزمتين «الحريديم»، ولكن في حال وصل القانون مرة أخرى إلى الهيئة العامة للتصويت عليه في المرحلة الأخيرة ستكون المعادلة

مختلفة لصالح الائتلاف.

إلا أن عدة نواب من حزب المستوطنين «البيت اليهودي» أعربوا عن معارضتهم للقانون من باب أنه يعطي للعرب كثيراً، وهم يريدون أن يكون أقسى بكثير، ولكن هؤلاء النواب وافقوا على القانون بالقراءة الأولى على أمل أن يغيروه خلال مراحل التشريع اللاحقة، ولكن في حال اقتنع هذا الحزب أن تمرير القانون بوضعه الحالي أفضل من المراهنة على تشديده أكثر، فإنهم سيسحبون اعتراضهم.

وعلى الأغلب أن القانون قد يتم تمريره بعد فترة ليست قصيرة في الكنيست، إلا أن المعركة ضده ستشمل أيضاً الجانب القضائي، نظراً إلى أن القانون يلغي قوانين قائمة، في ما يتعلق بقعة جغرافية وبشريحة واحدة من السكان، ولكن المعركتين البرلمانية والقضائية ستكونان ضعيفتين، من دون حشد ميداني كبير وضخم ضاغط على المؤسسة الإسرائيلية.

قوانين وقرارات عصرية

كذلك، من المنتظر أن تشهد الدورة الشتوية المقبلة وإبلا من القوانين العنصرية، وأخرى مناقضة للديمقراطية، من بينها سلسلة قوانين كانت قد طرحت في ولاية الكنيست السابقة ولم يتم إقرارها نهائياً، مثل تفضيل من خدم في جيش الاحتلال في أماكن العمل وشروط الرواتب والدراسات العليا، وقانون «القومية» الذي يشدد على طابع «يهودية الدولة» وفيه الكثير من تفضيل اليهود على «الآخرين» وشطب مكانة اللغة العربية، وقانون يقيد تمويل مراكز وجمعيات حقوق الانسان وتلك التي تلاحق جرائم الاحتلال، وهذه كلها مبادرات من نواب نافذين في الائتلاف، أبرزهم رئيس الائتلاف النائب الليكود ياريف ليفين، وفي هذه المبادرات ستنتسلط الأيدي على موقف وزيرة العدل تسيبي ليفني، وعلى بعض نواب حزب «يوجد مستقبل»، الذين قد يعترضون على بعض هذه القوانين.

ليبرمان آخر

من المفترض أن تنطق المحكمة بقرار الحكم في قضية الفساد التي يواجهها وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان، مع نهاية العام الجاري، أي في منتصف الدورة الشتوية، وهناك مؤشرات كثيرة إلى أن المحكمة لن تدينه بجرم جنائي ولن تفرض عليه عقوبة تؤدي إلى خروجه من الحلبة البرلمانية، ولكن هذه فرضية تظهر في وسائل الإعلام، ولهذا فإن كل الاحتمالات واردة.

والتقدير هو أن أي حكم سيصدر سيؤثر على تركيبة الائتلاف، فخرج ليبرمان من الكنيست سيضعف حزبه مستقبلاً، وقد يختار ليبرمان إخراج حزبه من الحكومة ليلعب في صفوف المعارضة، من أجل كسب اسمهم انتخابية جديدة، ولكن التأثير الأكبر هو على الحكومة، في حال أن الحكم على ليبرمان سيسمح له بالبقاء في الكنيست والعودة لتولي حقيبة وزارية، وفي هذه الحالة حقيبة الخارجية التي تنتظر، وحينها سنرى ليبرمان غير ذلك الذي نراه في الأشهر الأخيرة.

فليبرمان الطامح مستقبلاً إلى تولي رئاسة الحكومة يسعى ليكون حزبه في المقدمة، ولكن الانتخابات الأخيرة بينت أنه الحزب الرابع ائتلافياً، والسادس على مستوى الكنيست، في حال فك التحالف مع حزب الليكود، ولهذا فإن ليبرمان سيبحث عن نقاط صدامية داخل الائتلاف، خاصة في مواجهة حزب «يوجد مستقبل»، ولكن أيضاً «البيت اليهودي»، وحينها لن «ينعم» بنيامين نتنياهو بكثير من الهدوء الائتلافي، بل سيعود لمواجهة ائتلاف عاصف يكثر فيه شد الحبال.

الناطقة بلسان بتسليم كانت آخر ضحاياها **منظمتان لحقوق الإنسان** **تطالبان بالكف عن استخدام العيارات المغلفة بالمطاط ضد متظاهرين في الضفة الغربية!**

توجهت جمعية حقوق المواطنين ومنظمة بتسليم الأسبوع الفائت إلى نائب المذعي العام الإسرائيلي للشؤون الخاصة المحامي إيلي أباريايل مطالبين بالكف عن استخدام العيارات المغلفة بالمطاط كوسيلة لتفريق التظاهرات في الأراضي المحتلة، وذلك وفق توصيات لجنة أور، التي تقصمت وقائع هبة تشرين الأول ٢٠٠٠ في الداخل وأداء الشرطة وقوات الأمن الإسرائيلية.

وأشارت المنظمات إلى أنه في يوم الجمعة ١٩ تموز ٢٠١٣ أصيبت الناطقة بلسان منظمة بتسليم، ساريت جماعي، في رجلها بعبار معدني مغلف بالمطاط أطلقه عليها شرطي من حرس الحدود عن بعد أقل من عشرين متراً، وهي تصور المظاهرة الأسبوعية في قرية النبي صالح. ومنذ العام ٢٠٠٠، قُتل ١٩ فلسطينياً على الأقل بالعيارات المعدنية المغلفة بالمطاط، من بينهم ١٢ قاصراً. وقد كان آخر القتلى محمد عصفور (٢٣ عاماً)، وهو طالب جامعي من قرية عابود بالقرب من رام الله، والذي أصيب برأسه بعبار معدني مغلف بالمطاط في أثناء مظاهرة تضامن مع أسرى فلسطينيين في آذار ٢٠١٣، وتوفي بعد قرابة أسبوعين في مستشفى إيجيلوف.

كما أشارت إلى أن منظمة بتسليم وثقت في السنة الماضية عشرات الحالات من إطلاق العيارات المعدنية المغلفة بالمطاط باتجاه مواطنين في أثناء المظاهرات. وفي بعض الحالات أصيب مواطنون أيضاً جراء إطلاق العيارات، وفي العام ٢٠١٣ وحده قدمت بتسليم طلبين لفتح تحقيق في أعقاب إصابة متظاهرين بعيارات معدنية مغلفة بالمطاط، وذلك في رسالة خرجت في يوم ٢٩ تموز الفائت.

وطالبت جمعية حقوق المواطن وبتسليم نائب المذعي العام بالحصول على نسخة من النظم المتبعة اليوم بشأن استخدام العيارات المعدنية المغلفة بالمطاط على يد قوات الأمن الناشطة في الأراضي المحتلة، والعمل فوراً من أجل بلورة منع استخدام العيارات المعدنية المغلفة بالمطاط كوسيلة لتفريق المظاهرات والنشاطات الاحتجاجية في الأراضي المحتلة.

تجدد الإشارة إلى أن لجنة أور التي عُينت في أعقاب هبة أكتوبر ٢٠٠٠، كتبت في توصياتها أن العيارات المعدنية المغلفة بالمطاط هي سلاح قاتل، وأوصت بوقف استخدامه لغرض تفريق المظاهرات. وقد قالت، إلى جانب ذلك، إنه لا مانع من استخدام كوسيلة ببنية في الظروف التي تشكل خطراً على قوات الأمن، قبل اللجوء إلى الذخيرة الحية.

ورداً على توجه منظمة بتسليم إلى المستشار القانوني للحكومة العام ٢٠٠٨، رد نائب المذعي العام للشؤون الخاصة، المحامي شاي نيتسان، في العام ٢٠١٢، بأن توصيات لجنة أور غير ملزمة في الأراضي المحتلة. إلى جانب ذلك قال المحامي نيتسان إنه «بعد فحص مجمل الأبعاد المتعلقة باستخدام العيارات المعدنية المغلفة بالمطاط، تقررقت قيود وشروط لاستخدام هذه العيارات وتهدف إلى منع الحاق الأذى الزائد بالمواطنين».

ووفق أقوال المحامية رغد جريسي من جمعية حقوق المواطنين، فإن «ساريت ميخائيلي لم تتصرف بعنف ولم تشكل أي تهديد من أي نوع كان. وقد أصيبت بعبار معدني مغلف بالمطاط من مسافة قصيرة في أثناء مظاهرة في الضفة. وقد حصل الأمر ذاته مع عشرات المواطنين الفلسطينيين في السنوات الأخيرة، برغم أن غالبية الحالات لم تصل أبداً إلى علم الجمهور الواسع في إسرائيل».

وأضافت: يمكننا أن نستنتج من ذلك أحد أمرين: إما أن أوامر إطلاق النار في الضفة الغربية تسمح بإطلاق العيارات المعدنية المغلفة بالمطاط باتجاه متظاهرين غير مسلحين لا يشكلون خطراً حقيقياً وفورياً، ولما أن أوامر إطلاق النار تنتهك بشكل دائم، الأمر الذي يدل على إشكالياتها وضرورة تعديلها. وفي كلتا الحالتين، يجب على النيابة أن تتدخل فوراً لإصلاح هذا الوضع. لا يمكن أن تكون حيوات وسلامة أجساد المتظاهرين في حالة تسيب وفتلان، عندما تجري المظاهرات ما وراء الخط الأخضر.

وقالت جيسبيكا مونتل، مديرة بتسليم العامة: لقد حذرنا في السنوات الأخيرة وسرنات كثيرة المستويات التنفيذية والميدانية وسلطات تطبيق القانون العسكرية من ظاهرة استخدام وسائل تفريق المظاهرات بشكل غير قانوني وخطير، وخصوصاً إطلاق العيارات «المطاطية» وإطلاق القنابل الغازية بتصويب مباشر نحو المتظاهرين، وكل ذلك خلافاً للأوامر. إن الرد الذي واجهناه يتمحور في الأساس حول إنكار وجود المشكلة. إن تساهل الجيش مع انتهاك القانون وأوامر الجيش يسمح باستمرار هذه الظاهرة ويشكل خطراً على حيوات المشاركين في المظاهرات.

مقابلة خاصة مع الخبير الجغرافي ومدير مكتب «عدالة» في النقب

ثابت أبو راس لـ «المنشهر الإسرائيلي»: وحدة العرب في الداخل هي الصخرة التي سيتكسر عليها «مخطط برافر»

*المخطط، الذي صادق عليه الكنيست بالقراءة الأولى، يقضي بمصادرة ٨٠٠ ألف دونم وهدم عشرات القرى البدوية غير

المعترف بها، وترحيل عشرات الآلاف من سكانها* إسرائيل تنفذ سياسة ترحيل وتجميع للبدو في النقب والضفة الغربية *



تظاهرة احتجاجا على «برافر».

أية أراضي، خاصة وأن هناك قسما كبيرا من الأراضي التي أعلنت الحكومة أنها لن تعوض البدو مقابل مصادرتها.

نظمت الاقلية العربية في إسرائيل إضرابا عاما ومظاهرات احتجاجا على مصادقة الكنيست بالقراءة الأولى على «قانون برافر». وتم تنظيم تظاهرات ضد المخطط الأسبوع الماضي. هل ترى أن هذا الزخم الاحتجاجي كاف من أجل إقناع الحكومة الإسرائيلية بالتراجع عن هذا المخطط؟

أبو راس: «أعتقد أنه لا بد من النضال الجماهيري من أجل حل هذه القضية. ووحدة العرب، خاصة في الداخل، هي الصخرة التي سيتكسر عليها مخطط برافر. ومع مرور الوقت هناك زخم قوي جدا بين الشباب خاصة، لكن مؤسساتنا وحركتنا السياسية وأحزابنا لم تفعل ما فيه الكفاية، علما أنه يوجد تغيير طفيف في الفترة الأخيرة، لكن هذا الزخم غير كاف. والمؤسف هو أن بعض حركتنا وأحزابنا تركز تفكيرها واهتمامها على قضايا لا يوجد لدينا أي تأثير عليها، مثل مصر وسورية، رغم أننا نتمنى كل الخير للشعبين السوري والمصري. لكن بإمكاننا أن نؤثر أكثر على ما يحدث عندنا.

وقد رأينا كيف أن الحركة الإسلامية في النقب تخرج آلاف المتظاهرين ضد عزل [الرئيس المصري محمد] مرسي ولا تخرج مئات المتظاهرين للاحتجاج ضد مخطط برافر، خاصة وأن المشهد السياسي في النقب يتأثر كثيرا بالحركتين الإسلاميتين في البلاد، والحاصل الآن هو أن مؤسسات المجتمع المدني قادت وتقدم العمل المهني، حتى أنها بدأت تدفع العمل الجماهيري، علما أن هذه مهمة الأحزاب. وأنا أقول بكل صراحة أن قضية برافر أكبر من عرب النقب وخدمهم، وهناك حاجة للتواصل معهم من الجليل والمثلث من أجل مواجهة هذا المخطط الشيطاني الإسرائيلي. والحراك الشبابي الأخير، الذي تمثل بتظاهرات الأسبوع الماضي في الجليل والمثلث، هو إنذار للأحزاب السياسية العربية بأن عليها أن تتحرك وبشكل سريع، لأنه يعبر عن إجماع لدى الشباب. كذلك فإن زخم الاحتجاج لدى عرب النقب غير كاف، خاصة وأن إسرائيل أهدمت على هذا المخطط بعد تزويق النسيج الاجتماعي والعشائري لدى عرب النقب، ومؤسف أن أقول أنها نجحت في ذلك وأضعفتهم».

صامدون في أرضهم، وحتى البدو الذين تم نقلهم إلى البلدات السبع يؤكدون على أن هذه البلدات فشلت في كافة المستويات. وفي بلدة حورة، التي تعتبر أكثر البلدات السبع تطورا، يعيش ٤٠٪ من سكانها على الأغنام. لذلك فإن عرب النقب بحاجة إلى حظائر وقرى زراعية. وفي المقابل فإن حكومة إسرائيل تمنع مزارع فردية بمساحة آلاف الدونمات لمواطنين يهود، بينما تريد من البدوي أن يعيش في تجمع سكاني حضري أو في مدينة. ومن الجهة الثانية فإنه لا يزال عشرات ألوف البدو يعيشون في القرى غير المعترف بها التي لا تصلها المياه والكهرباء. هذا عار على دولة إسرائيل. (* وضعت حكومة نتانياهو الحالية والسابقة عددا من المخططات التي تقضي بترحيل عرب داخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية عن أراضيهم. وإلى جانب مخطط برافر، هناك مخطط لترحيل ١٣٠٠ فلسطيني عن قراهم وأراضيهم في جنوب جبل الخليل. وهناك مخطط آخر يقضي بترحيل عرب الجاهلين في شرقي القدس ومجموعات بدوية أخرى في الضفة، ويصل عددهم إلى حوالي ٢٣ ألف إنسان، عن أراضيهم، وتجميعهم في منطقة قرب أريحا. ماذا تعني هذه المخططات؟

أبو راس: «نحن نرى اليوم أن إسرائيل تمارس السياسة نفسها في المنطقة 'ج' في الضفة الغربية وفي النقب. وتشكل المنطقة 'ج' ٦٠٪ من مساحة الضفة وهناك مخطط لتجميع الفلسطينيين البدو في مساحة تعادل ١٪ في المنطقة 'ج'. وهذا ما تحاول حكومة إسرائيل تطبيقه في النقب. ومخطط برافر يقضي بتجميع عرب النقب في ١٪ من مساحة النقب. هذا يعني أن السياسة التخيطية نفسها موجودة في جانبي الخط الأخضر. وهناك مشكلة أخرى، وهي أن إسرائيل لا تأخذ بالحسبان النمو الطبيعي للبدو ولا تضع تصورا تخيطيا مستقبليا لهم. وعدد السكان العرب في النقب اليوم هو ٢١٠ آلاف، ونموهم الطبيعي مرتفع جدا. وحكومة إسرائيل تصف مخطط برافر على أنه «قانون تنظيم الأراضي» وكان هناك حالة فوضى والحكومة تريد تنظيم الأمور. إضافة إلى كل ما تقدم، فإن الحكوم تعتمد الكذب والتضليل في مخطط برافر، فهي تتحدث عن إعطاء عرب النقب تعويضا على الأراضي بنسبة ٥٠٪، لكنها لا تتحدث عن

الحكمين العثماني والبريطاني اعترفا بملكية العرب للأراضي، وحتى أن مدينة بئر السبع الجديدة، التي أقيمت في العام ١٩٠٠، بدأت بشراء ٢٠٠ دونم من عشيرة العزازمة. ورغم أن النقب واسع، لكن جميع مخططات حكومة إسرائيل في هذه المنطقة تأتي دائما على حساب عرب النقب. وهذه ليست المرة التي تسن فيها إسرائيل قانونا من أجل ترميز مخطط اقتلاع وتهجير العرب. فقد حدث أمر كهذا في العام ١٩٨١ في أعقاب الانسحاب من سيناء واتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، عندما تم سن ما يسمى بـ «قانون السلام» الذي قضى بترحيل خمسة آلاف بدوي من منطقة تل الماح من عرب النقب. والحل الآن هو بالحوار مع أصحاب الأراضي وأخذ خصوصيتهم بالحسبان. ويجب على حكومة إسرائيل ألا تفرض أي حل على البدو».

(* ما هو عدد العرب الذين يسعى مخطط برافر لترحيلهم؟

أبو راس: «مخطط برافر هو مخطط غير واضح المعالم، لا يشمل أرقاما ولا خرائط، ومخطط [الوزير بيني] بيغن فقط تحدث عن تهجير ٤٠ ألف عربي، لكن الحكومة تحدثت عن تهجير ٣٠ ألف عربي، ونحن نعتقد أن هذا الرقم قد يصل إلى ٧٠ ألفا وفقا لحساباتنا. ومخطط برافر يقضي باقتلاع ٢٥ قرية من أصل ٤٦ قرية غير معترف بها. هذا إضافة إلى ١٠ قرية تم الاعتراف بها شكليا ولكن لا توجد فيها أية بنية تحتية، وهي بدون شبكة مياه أو كهرباء أو شوارع رغم وجود خرائط هيكلية لهذه القرى. ومخطط برافر يضرب بعرض الحائط العديد من القوانين الإسرائيلية».

(* أين سيتم إسكان هؤلاء المهجرين وفقا للمخطط؟

أبو راس: «لا تقترح حكومة إسرائيل في المخطط حلولا معينة للسكان العرب، وتقترح حلا واحدا فقط وهو انتقالهم إلى البلدات البدوية القائمة في النقب. لكن عرب النقب لا يوافقون على هذا الاقتراح، لأنه لا يلائم نمط حياتهم. وهم يطالبون بالاعتراف بقراهم كقرى زراعية. والأهم من ذلك هو أن حكومة إسرائيل تريد أن ترحل سكان القرى غير المعترف بها إلى أرض في البلدات البدوية السبع التي أقيمت في سنوات السبعين من القرن الماضي» رغم أنه يوجد نزاعات ملكية على هذه الأراضي، وهذا يعني أن إسرائيل تريد أن توجع النزاعات بين عرب النقب. وبالمناسبة فإن الوضع لدى بدو النقب هو أنه عندما يتناقض القانون العشائري مع القانون المدني الإسرائيلي فإن القانون العشائري هو الذي يسري بالنسبة لهم.

إن مخطط برافر سيفشل، لأن عرب النقب لا يمكن أن يسكنوا في أراضي عشائر أخرى. والصحف العربية في النقب مليئة اليوم بإعلانات التحذير من جانب بعض العشائر التي تؤكد تمسكها بأراضيها رغم أن إسرائيل صادرتها منهم. وتاريخيا، عشائر النقب لا تدخل للعيش في أرض تابعة لعشائر أخرى. ومخطط برافر لم يأخذ هذا البعد الثقافي عند البدو بعين الاعتبار، وعلى ما يبدو أن الكنيست سيصادق على قانون برافر، بسبب وجود أغلبية لهذه الحكومة في الكنيست، لكنها لن تستطيع تطبيق المخطط والقانون. وهذه الحكومة حولت قضية عرب النقب إلى قضية وطنية وقومية متداولة في العالم العربي وليس عندنا في الداخل فقط. وحتى أنني استقبلت في النقب، قبل أسبوعين، وفدا من السلطة الفلسطينية برئاسة سلطان أبو العينين، كعموثة للرئيس الفلسطيني، محمود عباس، للاطلاع على حقائق مخطط برافر.

كذلك فإن مخطط برافر لن يمر لأن عرب النقب

كتب بلال ضاهر:

صادقت الهيئة العامة للكنيست، في ٢٤ حزيران الماضي، بالقراءة الأولى على مشروع قانون «برافر - بيغن» المعروف باسم «مخطط برافر» العنصري. وأيد مشروع القانون ٤٣ عضو كنيست وعارضه ٤٠ عضو كنيست. ويهدد هذا المخطط بهدم عشرات القرى البدوية غير المعترف بها في النقب، وترحيل سكانها، ومصادرة مئات آلاف الدونمات التي يمتلكها البدو منذ مئات السنين.

وفي أعقاب ذلك أعلنت «لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل» عن إضراب عام احتجاجا على المخطط، ونظمت عدة مظاهرات في المدن والقرى العربية. في منتصف الشهر الماضي، كما تم تنظيم تظاهرات، الأسبوع الماضي، في بعض المدن والقرى العربية.

وقال الخبير الجغرافي والباحث المتخصص في منطقة النقب، ومدير مكتب النقب التابع لمركز «عدالة» لحقوق الاقلية الفلسطينية في إسرائيل، الدكتور ثابت أبو راس، لـ «المنشهر الإسرائيلي» إن «مخطط برافر هو أشرس الهجمات على الاقلية الفلسطينية في إسرائيل منذ النكبة. ويبدو الحديث في هذا المخطط عن أن حكومة إسرائيل تستغل الأوضاع في الشارع الفلسطيني والدول العربية المجاورة من أجل تعزيز وتكريس تهويد الدولة الإسرائيلية، ومن أجل تهويد الدولة فإنها تعمل على تهويد الأرض، والمعركة الآن على تهويد النقب، علما أن الأغلبية الساحقة من مساحة النقب، أي ٩٥٪ من أرض النقب، هي أراضي تابعة للدولة. وتعترف الدولة باقي الأراضي، أي ٥٪ من مساحة النقب، على أنها أرض متنازع على ملكيتها بين الدولة وعرب النقب.

وهذه أشرس هجمة على الاقلية العربية لان الحديث يدور عن محاولة لمصادرة أكثر من نصف مليون دونم من أراضي عرب النقب، الذين عاشوا فيها منذ ما قبل النكبة وحتى اليوم. وهذا المخطط الذي تعمل الحكومة الإسرائيلية على سنه كقانون، له انعكاسات على الاقلية الفلسطينية كلها. إذ إن هذه المرة هي الأولى في تاريخ إسرائيل، منذ العام ١٩٤٨، التي تسن فيها إسرائيل قانونا تغلق بموجبه مناطق أمام العرب ليس لأسباب عسكرية، وإنما تغلق النقب أمام عرب النقب، بحيث يتم منعهم من السكن فيها أو امتلاك أرض فيها. وهذا أمر خطير. ولأول مرة بعد العام ١٩٤٨ تعلن إسرائيل صراحة أنها تريد هدم قرى عربية، بموجبه مخطط برافر، وأنا ستقيم على أنقاضها قرى يهودية.

ورغم أن سلطات التخطيط الإسرائيلية أوصت بالاعتراف بقرية أم الحيران البدوية، على سبيل المثال، إلا أن مكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتانياه، وعلى خلفية سياسية عنصرية، قرر هدم هذه القرية وإقامة قرية يهودية مكانها تحمل اسم «حيران». والأنكى من ذلك هو أن هناك مجموعة من الأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ أمر هدم هذه القرية من أجل إقامة المستوطنة اليهودية الجديدة مكانها».

(* «المنشهر الإسرائيلي»: ما هي الدلالات السياسية لمخطط برافر؟

أبو راس: «ينطوي تنفيذ مخطط برافر على خطورة كبيرة بالنسبة للأقلية العربية في إسرائيل. فهذا المخطط هو مدخل لحل قضية أراضي وممتلكات مهجري الداخل. وعمليا، ينص المخطط على حل هذه القضية ماديا فقط، وأن إسرائيل لن تعوض العرب من خلال أرض وممتلكات، وإنما تعويض مالي فقط. وليس هذا وحسب، وإنما الدولة هي التي تقرر قيمة التعويض، وهو مبلغ أربعة آلاف شيكل، أي أنه تعويض زهيد للغاية. وباعتقادنا أن مخطط برافر عنصري ومجحف».

(* ما هو الحل؟

أبو راس: «كانت هناك توجهات إلى جهات دولية. ولأول مرة يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا يخص المواطنين العرب في إسرائيل. عادة لا يتدخل الاتحاد الأوروبي في قضايا كهذه وكان يعتبرها قضايا إسرائيلية داخلية. لكن بفضل المرافعة الدولية لمركز عدالة، استطعنا أن ندفع باتجاه صدور القرار الأوروبي ضد مخطط برافر وأنه مخطط عنصري. كذلك فإن لجان مختلفة في الأمم المتحدة قررت أنه مخطط عنصري ويدخل إسرائيل إلى مرحلة جديدة، وهي مرحلة الأبرتهايد على غرار جنوب أفريقيا، وذلك من خلال إغلاق مناطق أمام فئات معينة».

والآن اصبح العالم، ونحن على تواصل مع جهات كثيرة ومع حكومات وسفارات، يطالب إسرائيل بوقف هذا المخطط. إضافة إلى ذلك، اقترحنا خطة بديلة تقضي بأنه بإمكان إسرائيل الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها، وذلك من دون أن نلحق أي ضرر بالمخططات التنظيمية الحكومية. فالنقب واسع ويتسع للجميع. ومساحته تعادل ٦٠٪ من مساحة إسرائيل، وليسكنه ٨٪ فقط من السكان، وعرب النقب يشكلون ثلث سكانه، ويقيمون في ٢٪ من مساحة النقب.

وفي حال وافقت حكومة إسرائيل على مطالب عرب النقب فإن الأراضي التي ستبقى بملكيتهم ستكون ٥٠٪ من مساحة النقب. وبدو النقب هم السكان الأصليون، وهم موجودون هنا منذ الفترة العثمانية على الأقل، وهم لم يهاجروا إلى هذه البلاد، كذلك فإن

نتياهو يبحث عن مرشح يوافق على تولي منصب محافظ بنك إسرائيل

يبحث رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتياهو، في هذه الأثناء عن مرشح يوافق على تولي منصب محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، بعد أن أصيب بحرج مرتين خلال الأسبوع الماضي. فقد أعلن المرشح لهذا المنصب، البروفيسور ليئو لايدرمان، في نهاية الأسبوع الماضي، عن سحب ترشيحه للمنصب الأرفع في المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية. وقبل ذلك بأيام قليلة سحب ترشيحه للمنصب، البروفيسور يعقوب فرانكل.

وسحب لايدرمان وفرانكل ترشيحهما بعد تسرب أنباء هددتهما بفضائح، لدى عرض ترشيحهما على «لجنة تيركل»، التي يرأسها القاضي يعقوب تيركل وتصدق على الترشيحات للمناصب الرفيعة. وفي أعقاب ترشيح فرانكل ترددت أنباء عن أنه سرق عطران من حانوت «ديوتي فري» في أحد المطارات. ونفى فرانكل هذه الأنباء، لكن وسائل الإعلام الإسرائيلية تناولتها بتوسع، ما سبب حرجا كبيرا للمرشح ودفعه في نهاية المطاف إلى سحب ترشيحه.

بعد ذلك أعلن نتياهو عن ترشيح لايدرمان للمنصب، لكن سرعان ما تسرب لوسائل الإعلام الإسرائيلية معلومات عن أن امرأة اتصلت بـ «لجنة تيركل» وبلغتها بان لايدرمان تحرش جنسيا بها. وعلى اثر ذلك أعلن لايدرمان على الفور عن سحب ترشيحه، وشدد في حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أول من أمس الأحد، أنه «لا شك لدي في أن لجنة تيركل كانت ستصدق على تعييني، لكني لم أرغب بأن أمز بالكابوس الذي مز به فرانكل». وقال للقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي إنه «لم تقدم ضدي شكوى في أي مكان عمل. وقد استقلت من «ديوتشي بنك» لأنني أردت العودة للعمل في إسرائيل. وقد سألت تيركل ما إذا كانت إحدى الشكاوى ضدي تضمنت كلمتي «التحرش الجنسي» وأجاب بالنفي».

إلا أنه تم توجيه الانتقادات حول عدم تعيين محافظ جديد لبنك إسرائيل إلى نتياهو، خاصة على ضوء صمته حيال هذا الموضوع. وكان نتياهو قد أصدر بيانا واحدا بعثنا بخصوصه، عبر من خلاله عن أسفه لسحب فرانكل لترشيحه وعن ترشيح لايدرمان. كذلك وجهت انتقادات لنتياهو لكونه يصبر على أن يقرر شخصا في هوية المرشح لمنصب المحافظ، وأنه لا يترك الخيار لوزير المالية، يائير لبيد. وكان نتياهو، لدى توليه منصب وزير المالية في حكومة أريئيل شارون، في العام ٢٠٠٣، قد رشح وعين البروفيسور ستانلي فيشر محافظا.

وتفيد التقارير الإعلامية الإسرائيلية بأن لبيد يرغب بتعيين نائبه محافظ بنك إسرائيل، الدكتور كارنيت فلوغ، في منصب المحافظ. خاصة وأن فيشر أوصى بذلك، كما عبر محافظ بنك إسرائيل الأسبق، البروفيسور موشيه مندليووم، عن دعمه لترشيح فلوغ، مشددا على أنها مرشحة لائقة بالمنصب وعلى أن إبقاء المنصب شاغرا هو أمر خطير. لكن نتياهو يرفض هذا التعيين. وفي المقابل فإنه يطرح اسم البروفيسور يوجين كندل كمرشح للمنصب. إلا أن كندل لم يستجب لمطلب نتياهو، الذي لا يزال يحاول إقناعه بقوله.

في غضون ذلك، ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أمس الاثنين أن نتياهو يدرس إمكانية التوجه إلى «لجنة تيركل» والمطالبة بمصادقتها على تغيير طريقة تعيين المحافظ القادم لبنك إسرائيل. ويرى نتياهو أن التغيير مطلوب، بعد أن سحب مرشحان للمنصب ترشيحهما، في إثر ادعاءات حول سلوكهما في الماضي.

وتقضي الطريقة الجديدة التي يقترحها نتياهو بأن يقدم رئيس الحكومة ووزير المالية للجنة قائمة بأسماء مرشحين، وأن تدقق اللجنة في مدى ملائمتهم للمنصب. وبعد ذلك تنشر اللجنة أسماء المرشحين، ليتسنى أمام الجمهور تقديم تحفظات تجاههم. وعندما تصبح هوية المرشحين المناسبين للمنصب واضحة، يقرر رئيس الحكومة سوية مع وزير المالية من سيكون المرشح الذي سيتم تعيينه.

لكن التقديرات في إسرائيل تشير إلى أنه ثمة شك فيما إذا كانت «لجنة تيركل» ستوافق على اقتراح نتياهو. كذلك ثمة شك في ما إذا كان المرشحو سيوافقون على تقديم ترشيحهم من دون التعهد لهم بأن كل واحد منهم سيكون المرشح الوحيد لمنصب محافظ بنك إسرائيل.

وفي ظل فشل نتياهو حتى الآن في تعيين محافظ لبنك إسرائيل، بدأ رجال أعمال ونخب اقتصادية بممارسة ضغوط عليه من أجل تعيين محافظ جديد. وأصدر رئيس مكتب التنسيق بين المنظمات الاقتصادية في إسرائيل، تسفيكا أورن، بيانا دعا من خلاله الحكومة إلى تعيين محافظ لبنك إسرائيل بأسرع وقت. وحذر أورن من أنه «في ظل غياب قيادة اقتصادية تكون قادرة على معالجة أزمة سعر تبادل العملة، فإن الاقتصاد الإسرائيلي قد يدخل في دوامة كبيرة في فرع التصدير ويؤدي إلى تراجع وفصل عمال من أعمالهم».

وأضاف بيان أورن أن «أي تأخير في تعيين المحافظ يشكل تهديدا استراتيجيا على الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى بنك إسرائيل أن يزيد على الفور من ضلوعه في أسعار العملات، بهدف لجم ارتفاع قوة الشيكيل، سواء بواسطة الاستثمار في خفض الفائدة أو بواسطة تسريع وتيرة شراء العملة الأجنبية». ويشار إلى أن قيمة الشيكيل ارتفعت كثيرا مؤخرا مقابل الدولار واليورو، الأمر الذي سيؤثر على حجم الدخل من الصادرات الإسرائيلية.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»



الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013 برهوم جرایسي

الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013 برهوم جرایسي

توقعات عالمية بارتفاع البطالة في إسرائيل خلال العام الجاري!

* البطالة في إسرائيل بحسب منظمة OECD سترتفع في العام الجاري إلى ٧,٢٪ وتخفض في العام المقبل إلى ٦,٥٪ * معطيات سلك خدمات الدولة: في العام الماضي كان هناك ١٠ مرشحين لكل وظيفة في السلك الحكومي *



عاطلون عن العمل في أحد مكاتب التشغيل. توقعات عالمية جديدة بتفاقم أزمة البطالة في إسرائيل خلال العام الجاري.

الاقتصادي، فلنأسس تبحث عن الأمان في العمل، والقطاع العام، أي الحكومي، هو أكثر ضماناً من القطاع الخاص، فصحیح أن الراتب قد يكون أقل، لكن في المقابل هناك ضمان لمكان العمل، وشروط عمل أفضل، مثل توفيرات مهنية، وحد أقصى من أيام الإجازات، وضمان رواتب تقاعدية عالية، وغيرها من شروط العمل. ويقول التقرير إن ٣٦٪ من الوظائف الشاغرة في العام الماضي، والتي عرضت على المتقدمين للعمل، كانت في مجال الخدمات الاجتماعية والرعاية، يضاف إليها نحو ١١٪ من الوظائف للمعلمين الاجتماعيين، و٢٢٪ من الوظائف في الشؤون الادارية المؤسساتية، ونحو ١٣٪ لإشغال وظائف أطباء، و٥,٥٪ في سلك القضاء والنزيهة.

ويظهر أيضا أن ٦٩٪ من الذين كانوا مرشحين لتولي مناصب رفيعة مثل مدراء أقسام ومدراء عامين كانوا رجالا، مقابل ٣١٪ من النساء، في حين أن نسبة النساء المتقدمات لأعمال وظيفية مختبية كانت ٧٥٪، مقابل ٢٥٪ من الرجال.

في العام ٢٠١٢ أعلى بنسبة ١٥٪ من المتقدمين في العام الذي سبقه ٢٠١١. ونشر عرض لإشغال ٤٦٦١ وظيفة، ما يعني أن هناك أكثر بقليل من ١٠ مقدمين لكل وظيفة، في حين أن المعدل في العام ٢٠٠٦ كان ٥,٧ مقدم لكل وظيفة واحدة.

ويقول التقرير إن الزيادة العالية في العام الماضي بدت ملحوظة من بداية الثلث الأخير من العام، أي من شهر أيلول، وهي مستمرة في العام الجاري، فمنذ ذلك الشهر وحتى نهاية النصف الأول من العام الجاري تقدم لامتحانات مختلفة للترشح للانخراط في وظائف حكومية ٧٥ ألف شخص، وهذا العدد يشكل أكثر بنسبة ١٧٪ من العدد الذي كان على مدى العام الماضي. ويقول يوفال رخليفسكي، الذي كان مسؤولاً عن قسم الرواتب الحكومية في وزارة المالية، إن هناك سببين أساسيين لهذا الازدياد في الإقبال على الوظائف الحكومية: أولا، ارتفاع الحد في مستوى التأهيل الأكاديمي العالي، وثانيا، حالة التباطؤ

إسرائيلي، الذين يشكلون ١٤٪ من قوة العمل، ففي حين أن معدل البطالة حاليا يلامس ٧,٧٪، فإنها بين اليهود لا ترتفع عن ٤,٥٪، مقابل ما بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪ بين العرب.

سلك خدمات الدولة

في المقابل، فقد أظهر تقرير رسمي صادر من مديرية سلك خدمات الدولة في إسرائيل أن العام الماضي ٢٠١٢ سجل ذروة في عدد المتقدمين لإشغال وظائف في الدوائر الحكومية، على مختلف مستوياتها وتنوعاتها، في حين تشير المؤشرات إلى أن الارتفاع في الوظائف الجديدة أو غير الشاغرة، ارتفع من ١٧٩١١ متقدما في العام ٢٠٠٦، إلى ٢٤٦١١ متقدما في العام ٢٠١٢، ما يعني ارتفاعا بنسبة ٣٣٪، كذلك فإن عدد المتقدمين

إسرائيل، الذين يشكلون ١٤٪ من قوة العمل، ففي حين أن معدل البطالة حاليا يلامس ٧,٧٪، فإنها بين اليهود لا ترتفع عن ٤,٥٪، مقابل ما بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪ بين العرب.

الكنيست يختتم دورته الصيفية بإقرار ميزانية عامة مزدوجة!

* ميزانية العام الجاري ١٠٩ مليارات دولار والعام المقبل أكثر من ١١١ مليار دولار * ٣٢٪ من الميزانية تصرف على تسديد الديون والفوائد * ٣٢٪ أخرى تصرف على الأمن والجيش والاحتلال والاستيطان * الميزانية تشمل ضربات اقتصادية تكلف كل عائلة فقيرة ومتوسطة ما بين ٢٢٠ إلى ٤٥٠ دولارا شهريا *

وعلى الرغم من كل الإجراءات التقشفية إلا أن وزير المالية يائير لبيد، رئيس حزب يهود مستقبلي، يدعي أن الميزانية تشمل تقاسم العبء الذي كان واقعاً على الشرائح الوسطى، وأنه لاحقا ستشعر الشرائح الوسطى بتخفيف العبء عنها، ابتداء من العام ٢٠١٥ حسب تقديرته، التي نقضها بنك إسرائيل المركزي في تقديرته عن ذلك العام، حيث توقع البنك أن تستمر الأزمة الاقتصادية فيه، وأن تضطر الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب أيضا على الشرائح الوسطى. وكان لبيد قد خاض الانتخابات الأخيرة مندوبا تمثيل الشرائح الوسطى، التي خاضت حملة احتجاجات شعبية محدودة في صيف العام ٢٠١١، إلا أنه مع وصوله إلى الكنيست لأول مرة بعد الانتخابات الأخيرة تولى حقيبة المالية، وتبنى سياسة اقتصادية مقربة.

وقد انعكست سياسته الاقتصادية هذه على استطلاع للرأي العام ظهر في الأيام الأخيرة، وتنبأ خسارة «يوجد مستقبل» ثلاثة مقاعد حتى الآن، ليرسو عند ١٦ مقعدا فيما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة.

سبعة أشهر على خروجهم إلى سوق البطالة، وهو معروف بأنه قانون استبدادي يستهدف العاطلين عن العمل، وعدة دول أوقفت العمل به بعد تجربة قصيرة من تطبيقه. ومن المفترض أن تدخل حيز التنفيذ في مطلع العام المقبل سلسلة من الإجراءات، من بينها رفع ضريبة الدخل بنسبة ١٪ لمن يتقاضون رواتب قريبة من المعدل العام، ونسبة ٥,٥٪ لمن يتقاضون رواتب من ٣٥٠٠ دولار وما فوق. كذلك، سيتم تقليص مخصصات الأولاد بنحو ٨٠٠ مليون دولار، من أصل ١,٩ مليار دولار تكلف مؤسسة الضمان الاجتماعي، وحسب تقديرات معاهد أبحاث تعنى في القضايا الاجتماعية، فإن كل عائلة فقيرة وحتى متوسطة، ستخسر من دخلها الشهر ما بين ١٢٠ إلى ٤٥٠ دولار، وهذا يشمل تقليص مخصصات الأولاد، ورفع ضريبة الدخل، ورفع ضريبة المشتريات، وقد دخل البند الأخير حيز التنفيذ في مطلع حزيران الماضي، إضافة إلى إجراءات أخرى، وهذا لا يأخذ بالحسبان ارتفاع أسعار مواد غذائية أساسية في الفترة الأخيرة.

وراق مشروع الميزانية ما يسمى بـ «قانون التسويات»، وهو قانون يرافق كل ميزانيات إسرائيل منذ العام ١٩٨٥، ويتضمن سلسلة من القوانين والإجراءات الاقتصادية، التي تطلبها وزارة المالية من أجل تسهيل تطبيق مشروع الميزانية، وغالبا ما يتضمن قانون التسويات بنودا تلغي قوانين أقرها الكنيست تكلف ميزانية الدولة، وغالبا ما تكون قوانين في إطار خدمات الرفاه والتعليم والعمل وما شابه، كما هي الحال في القانون الأخير. واضطرت الحكومة في كتاب قانون التسويات الأخير إلى فصل ثلاثة قوانين كبيرة عنه، بطلب من رئيس الكنيست، إذ كان الكتاب يشمل قانونا يفرض إجراءات جديدة في سوق الأغذية، وآخر في سوق السيارات، ولكن الأخطر من بين هذه القوانين الثلاثة، هو استعادة ما يسمى بـ «قانون فيسكوسين»، الذي اضطرت الحكومة إلى وقف العمل به في ربيع العام ٢٠١٠، بعد خمس سنوات تجريبية، وهو عمليا يخصص معالجة قضايا العاطلين عن العمل المرزمنين، الذين لا يستحقون مخصصات البطالة بسبب مرور أكثر من

أقر الكنيست الإسرائيلي في الأسبوع الماضي، وهو الأسبوع الأخير للدورة الصيفية، الميزانية العامة، للمعلمين الجاري ٢٠١٣ والمقبل ٢٠١٤، وتشمل الميزانيتان تقليصات عديدة، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات التقشفية، منها ما يدخل حيز التنفيذ فوراً، ومنها ما سيكون في مطلع العام المقبل - ٢٠١٤.

ويبلغ حجم ميزانية العام الجاري ١٠٩ مليارات دولار، بينما تصل ميزانية العام المقبل إلى أكثر من ١١١ مليار دولار، وفي كلا الميزانيتين سيصرف نحو ٣٢٪ على تسديد الديون والفوائد والعمولات المترتبة، في حين أن أكبر ميزانية وزارية، هي ميزانية وزارة الدفاع، التي تصل قيمتها المباشرة إلى ما يقارب ١٦ مليار دولار، وهي تشكل نسبة ١٤,٥٪ من الميزانية العامة، ونسبة ٢١,٥٪ من الميزانية بعد تسديد الديون، إلا أنه وفق سلسلة من الأبحاث، ظهرت على مر السنين، فإن الصرف على الأمن والجيش والاحتلال والاستيطان بشكل مباشر وغير مباشر، يقطع ما نسبته ٣٢٪.

موجز اقتصادي

تراجع توزيع الصحف

اليومية بما في ذلك المجانية

قال التقرير الدوري لشركة TGI أن توزيع الصحف اليومية في إسرائيل شهد في العام الأخير تراجعا، لكن لأول مرة منذ العام ٢٠٠٧، حينما بدأت تظهر الصحف اليومية المجانية، فقد حصل التراجع في تلك الصحف المجانية، وخاصة أكبرها إسرائيلي هيوم، وكما يبدو فإن هذا تابع من تزايد استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية، وخاصة ما ينشر في شبكات الانترنت.

ويظهر من التقرير أن الصحف السياسية اليومية الأربع الكبرى سجلت كلها تراجعا في النصف الأول من العام الجاري، وكان التراجع الأبرز في صحيفة «إسرائيل هيوم» التي يملكها الثرى الأمريكي شلدون أدلسون، وهو صديق لبنيامين نتنياهو، والصحيفة تعد موالية كليا لنتنياهو وسياسته، إذ سجلت الصحيفة تراجعا بنسبة ٣,٣٪، رغم أنها توزع مجاناً. والصحيفة الثانية هي «معاريف» التي عادت الأزمة المالية تعصف بها من جديد وتهدد بإغلاقها، أو دمجها بصحيفة مجانية أخرى، إذ هبطت لأول مرة منذ صدورها قبل أكثر من ٦٣ عاما، إلى ما دون ١٠٠,١٠٠ ويات ٩٠٪ من قراء الصحف يطالعون عليها، وكانت هذه الصحيفة في سنوات خلت تنافس الصحيفة الأكبر «يديعوت أحرونوت»، في أقصى نسب التوزيع.

أما بالنسبة لتوزيع هذه الصحف في نهاية الأسبوع، فإن جميع الصحف سجلت هي الأخرى تراجعا باستثناء صحيفة «إسرائيل هيوم»، التي ارتفعت بـ ٢,٢٪، ويات توزع بنسبة ٣٣٪، ولكن بقيت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أوسع انتشارا وبلغت نسبة توزيعها في نهاية الأسبوع ٤٢٪ بتراجع ١٪ عن الفترة السابقة، علما أن نسبة توزيع الصحيفة في العام ٢٠٠٥ كانت ٥٥٪ في نهاية الأسبوع. والملفت في تقرير TGI أن الإذاعة العامة الإخبارية «القناة الثانية»، وهي الأكبر انتشارا وتنافس إذاعة الجيش، شهدت هي أيضا تراجعا بنسبة ١٦,١٪ لترسو نسبة مستمعها عند ٢٢٪.

ارتفاع حاد في الصادرات

العسكرية الإسرائيلية

قال تقرير صدر عن وزارة الدفاع الإسرائيلية الأسبوع الفائت إن الصادرات العسكرية الإسرائيلية سجلت في العام الماضي ٢٠١٢ ارتفاعا حادا بنسبة ٣٠٪ مقارنة مع العام ٢٠١١، وبلغ مقدارها ١,٩ مليار دولار، أكثر من نصفها لدول أسيوية، وتعد إسرائيل خامس دولة في العالم مصدرة للصناعات الحربية والأمنية.

ويبين التقرير إن أكثر من ٣,٧ مليار دولار من صادرات العام الماضي اتجهت نحو دول أسيوية، بزيادة بنسبة ٤٧٪ عن ٢,١١، في حين أن ١,٣٥ مليار دولار للفترة الأوروبية بزيادة بنسبة ٧٣٪، تابعة من صفقة صادرات بقيمة ٩٢٠ مليون دولار لإيطاليا، كتفدية لعقد بين الجانبين الإسرائيلي والإيطالي، يضمن تبادلًا في شراء الصناعات العسكرية. وبين التقرير أن الصادرات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية وكندا تراجعت في العام الماضي بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، لترسو عند ١,٩٩ مليار دولار، بينما بلغ حجم الصادرات أميركا اللاتينية ٦٠٥ ملايين دولار بزيادة بنسبة ٢٠٪ عن العام ٢٠١١.

ويقول التقرير إن الصادرات الحربية زادت في العام الماضي من صادرات الصناعات الثقيلة، وخاصة طائرات من دون طيار من طراز «هارون»، وقال رئيس وكالة الصادرات الأمنية الإسرائيلية شامعا غبريئيل إن هذا الارتفاع حصل على الرغم من الركود الاقتصادي في العالم، وأضاف أنه باستثناء التراجع بنسبة ٢٥٪ في الصادرات إلى الولايات المتحدة وكندا، فإن الصادرات إلى باقي القارات تقريبا سجلت ارتفاعا.

وتابع غبريئيل قائلا إن تركيا باتت معنية بإبرام صفقات عسكرية جديدة، وقال إن الصادرات الأمنية لتركيا لم تتوقف في أي مرة، فالعلاقات في السنوات الأخيرة لم تكن جيدة، ولكن الصادرات العسكرية إلى هناك بقيت دائما في معدل معقول، والأن أمل باننا في بداية مرحلة لزيادة الصادرات إلى تركيا من جديد، بشكل يكون جيدا للجانبين، إذ هناك طلبات تركية لصفقات جديدة وهي قيد الدراسة.

ارتفاع الصرف الفردي

المباشر على الصحة

أشار تقرير جديد إلى أن الصرف العام على الصحة في إسرائيل ارتفع في العام الماضي إلى ما قيمته ٧,٩٪ من إجمالي الناتج العام، أي ما قيمته حوالي ١١ مليار دولار، وفق معدل سعر الصرف الحالي، وكان هذا بزيادة بنسبة ٣,٧٪ عن العام الذي سبقه ٢٠١١.

ويقول التقرير إن هذه هي المرة الأولى منذ أربع سنوات، التي ترتفع فيها نسبة الصرف على شؤون الصحة في إسرائيل، مقارنة بالناتج العام، وعلى الرغم من هذا الارتفاع، إلا أن النسبة تبقى أقل من المعدل القائم في منظمة التعاون للدول المتطورة OECD، إذ بلغ المعدل في العام الماضي ٩,٣٪، على الرغم من تراجع النسبة في عدد من الدول المتطورة، وخاصة الأوروبية منها.

ويقول التقرير الذي نشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية أن الارتفاع في الصرف الحاصل في العام الماضي تابع بالأساس من الصرف الفردي وليس من الصرف الحكومي، فعلى الرغم من قانون الصحة العام، فإن الصرف الفردي على الصحة بلغت نسبته ٢٩٪ من إجمالي الصرف العام على الصحة، وهذه من أعلى النسب في الدول المتطورة، إذ إن حصة الخزينة العامة تكون أكبر بكثير مما هي الحال عليه في إسرائيل.

ويتركز الصرف الفردي الخاص من خلال شراء بوليصات تأمين مكملة للتأمين الصحي العام، لضمان أدوية وخدمات علاجية أرقي وأسرع، والصرف على نسبة محددة من الأدوية التي تشملها سلحة الأدوية المدعومة، إضافة إلى المشاركة في تمويل بعض الخدمات الصحية.

عشر شركات كبيرة تسيطر على نصف الصادرات الإسرائيلية!

* حصة الشركات الكبرى من إجمالي الصادرات ارتفعت من ٣٦٪ في العام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٤٨٪ في العام ٢٠١٢ *

* معطيات تشير إلى أن ازدياد صادرات الشركات الكبرى يأتي على حساب الشركات المتوسطة والصغرى *

الزيادة جاءت على حساب الشركات المتوسطة والصغيرة، لأن إجمالي الصادرات في السنوات الخمس الماضية ارتفع بنسبة ٦٪ في المجمل. ويحذر زاكس من أن النمو السريع في صادرات الشركات الكبرى يتسبب على حقيقة أن الصادرات ككل تراجع مكانها في السنوات الأخيرة، واتهم قادة الاقتصاد بأنهم يتعاملون مع معطيات الصادرات ككل من دون النظر إلى تفاصيلها، ويتجاهلون القدرات الضخمة الموجودة وغير المستغلة لدى المصدرين من الشركات المتوسطة والصغرى. وحسب محللين إسرائيلييين، فإن الصادرات الإسرائيلية تتحكم بنحو ٤٧٪ من النمو الاقتصادي العام، ولذا فإن أية زيادة في الصادرات من شأنها أن تنعكس مباشرة على النمو الاقتصادي، وعليه هناك مطالبات بتشجيع الصادرات، من خلال دعم الشركات المتوسطة والصغيرة، وتنويع الاقتصاد، وتنويع أسواقه، وبشكل خاص على ضوء محدودية تزايد الصادرات إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، في ظل الأزمة الاقتصادية المستمرة منذ خمس سنوات.

من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢، تظهر زيادة حصة الشركات العشر الكبرى من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، ففي العام ٢٠٠٧ بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية ٢٥٤ مليار دولار، وكانت حصة الشركات العشر الكبرى منها نحو ١٣ مليار ما شكل ٥,٣٪، وهذه النسبة بدأت ترتفع بوتيرة عالية منذ ذلك العام، ففي العام ٢٠٠٨ بلغت نسبة صادرات الشركات العشر الكبرى من إجمالي الصادرات ٤٢٪، وكانت صادرات الشركات العشر الكبرى من أصل ٤١٧ مليار دولار، وفي العام ٢٠٠٩ ارتفعت النسبة إلى ٤٣٪، وكانت صادرات الشركات الكبرى ١٥٦ مليار دولار من أصل ٣٦١ مليار دولار، وفي العام ٢٠١٠ بلغت النسبة ٤٥,٦٪، أي ١٩٩ مليار دولار من أصل ٤١٩ مليار دولار، وفي العام ٢٠١١ بلغت نسبة الصادرات تلك الشركات ٤٧,٢٪، أي ٢٢٣ مليار دولار من أصل ٤٧٢ مليار دولار، ثم ارتفعت في العام ٢٠١٢ إلى نسبة ٤٧,٧٪، إذ بلغ حجم صادرات الشركات الكبرى ٢١٨ مليار دولار من أصل ٤٥٧ مليار دولار. ويقول زاكس إنه من زاوية أخرى نرى أن صادرات الشركات الكبرى ارتفعت في السنوات الأخيرة بنسبة ٧٠٪، ولكن هذه

قال مدير معهد الصادرات الإسرائيلية عوفر زاكس إن عشر شركات إسرائيلية كبيرة تسيطر على نحو ٥٠٪ من الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج، في حين أن الشركات المتوسطة والصغيرة تواجه صعوبة في النمو والتقدم، وبشكل خاص على ضوء تقليص ميزانية المعهد، الذي يقوم بالأبحاث والدراسات الضرورية لمساعدة الشركات الإسرائيلية على زيادة صادراتها في العالم. وتقول معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إنه على الرغم من تراجع الدعم للصادرات، إلا أنها استمرت في الازدياد في السنوات الأخيرة، ولكن في المقابل استغلحت أكثر ظاهرة الاحتكار، وسيطرة الشركات الكبرى على حصة من الصادرات، ففي الربع الأول من العام الجاري تراجعت صادرات الشركات المتوسطة والصغيرة بنسبة ٥٪، بينما ارتفعت صادرات الشركات الكبرى بنسبة ٤٪، وفي الأجمال فإن الصادرات ككل ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٤٪، بما يشمل صادرات المجهزات المصنعة. وقال مدير معهد الصادرات زاكس إن معطيات السنوات

قال مدير معهد الصادرات الإسرائيلية عوفر زاكس إن عشر شركات إسرائيلية كبيرة تسيطر على نحو ٥٠٪ من الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج، في حين أن الشركات المتوسطة والصغيرة تواجه صعوبة في النمو والتقدم، وبشكل خاص على ضوء تقليص ميزانية المعهد، الذي يقوم بالأبحاث والدراسات الضرورية لمساعدة الشركات الإسرائيلية على زيادة صادراتها في العالم. وتقول معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إنه على الرغم من تراجع الدعم للصادرات، إلا أنها استمرت في الازدياد في السنوات الأخيرة، ولكن في المقابل استغلحت أكثر ظاهرة الاحتكار، وسيطرة الشركات الكبرى على حصة من الصادرات، ففي الربع الأول من العام الجاري تراجعت صادرات الشركات المتوسطة والصغيرة بنسبة ٥٪، بينما ارتفعت صادرات الشركات الكبرى بنسبة ٤٪، وفي الأجمال فإن الصادرات ككل ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٤٪، بما يشمل صادرات المجهزات المصنعة. وقال مدير معهد الصادرات زاكس إن معطيات السنوات

وجهتا نظر متناقضتان بشأن فكرة الاستفتاء العام

لماذا سارع نتنياهو إلى التلويح بفكرة الاستفتاء؟!

بقلم: جيجعاف فايتس(*)

عقدت الحكومة الإسرائيلية في ٢١ تموز الماضي جلسة احتفالية بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد زعيم الليكود الراحل مناحيم بيغن. وقد أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في كلمة القاها بهذه المناسبة، أنه لن يوقع على أي اتفاق سلام إلا بعد عرضه على استفتاء شعبي، واستخدم نتنياهو لتبرير ذلك حجة واهية ومكررة مؤداها أن الاستفتاء يمكن أن يمنع حدوث «شرح في صفوف الشعب».

وعلى ما يبدو فإن نتنياهو لم يفحص نقطة أساسية قبل أن يصرح بذلك، ما هو موقف مناحيم بيغن فيما يتعلق بهذه المسألة؟! الإجابة على هذا السؤال ليست قاطعة.. ففي السنوات التي جلس فيها حزبه (حركة حيروت) في مقاعد المعارضة، طرح بيغن فكرة الاستفتاء مرتين، إحداهما (في العام ١٩٥٢) في النقاش العاصف في الكنيست حول دفعات التعويض من ألمانيا، حيث خاطب بيغن الحكومة قائلا في أثناء النقاش: «اذهبوا للشعب، إذ قال الشعب نعم، ربما سيستخلص كل واحد استنتاجه».

وفي المرة الثانية حين عارض بيغن الانسحاب من شبه جزيرة سيناء في العام ١٩٥٧، حيث اقترحت كتلة «حيروت» في الكنيست سن قانون «استفتاء شعبي عام (١٩٥٧)». ويظهر البند الأول في اقتراح «حيروت» إلى أي حد تعتبر مسألة الاستفتاء الشعبي مسألة إشكالية. وقد جاء في نص السؤال الذي تضمنه اقتراح الاستفتاء: «انطلقا من إدراك أن رفض إسرائيل التخلي عن جزء محزر من الوطن، وعن حقها في الملاحة البحرية الحرة، يمكن أن تترتب عليه، نتيجة ضغوط أجنبية، قيود اقتصادية في الحياة اليومية- هل أنت مستعد، من أجل حقوق الأمة ومستقبلها، لأن تتحمل، أنت وأسترتك، تبعات هذه القيود؟». لقد كان الهدف الواضح للاقتراح هو عرقلة وإحباط خطوات الحكومة، وعندما انتخب بيغن لرئاسة الحكومة (١٩٧٧) لم يرد مصطلح الاستفتاء الشعبي على لسانه نهائيا، ذلك لأنه كان ذا صلة بفترة وجوده في مقاعد المعارضة، مع أنه ظهرت حاجة في فترة عملية السلام مع مصر (وأواخر السبعينيات) لإقرار اتفاقين مصريين: اتفاق كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر. فمن ناحية بيغن كان ثمة طريقة واحدة ووحيدة للمصادقة على الاتفاقيتين، وهي عرضهما على الهيئة الممثلة لسيادة الشعب، أي الكنيست الإسرائيلي. وكل ما طالب به بيغن وقتئذ هو حرية التصويت، من دون فرض انضباط كتلوي أو ائتلافي، فعلا ذلك بقوله، الحديث يدور على موضوع ضميري، وخاطب بيغن أعضاء الكنيست قائلاً: «لنحكم كل منكم تفكيره وليسأل ضميره وبعصوت وبقفا لتقديره، (كما قال في أثناء النقاش الذي أجراه الكنيست حول اتفاقية كامب ديفيد في ٢٥ أيلول ١٩٧٨).

هذا الوضع أدى إلى مصادقة الكنيست على الانجاز التاريخي لبيغن بتأييد الد خصومه السياسيين مثل يوسي سريد وشولاميت ألوني، في حين لم يؤيد عدد من قادة حزبه الاتفاق، ومن ضمنهم إسحق شامير وإيهود أولمرت، وكلاهما تولىا لاحقا رئاسة الحكومة. أما الذين لوحوا بفكرة الاستفتاء وقتئذ فهم معارضو بيغن. فبعد مؤتمر كامب ديفيد، ادعت غينولا كوهين (التي انشقت عن ليكود لتتزمع قائمة «هتحياء الجيمينية المنطرفة») أن بيغن «غير مفوض» بالتوقيع على أي اتفاق سلام مع مصر، وأن «أية أغلبية في الكنيست ليست أغلبية أخلاقية» لذلك «يجب استفتاء الشعب».

وهكذا فقد كسسر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قاعدة حديدية، وأخرج عفريرت الاستفتاء من الزجاجة، وزود معارضي المفاوضات مع الفلسطينيين بسلاح ماض..

والسؤال: لماذا سارع نتنياهو إلى التلويح بفكرة الاستفتاء؟!

الجواب: نتنياهو لا يرغب نهائيا في استئناف المفاوضات، وطرحة لفكرة الاستفتاء لا يعدو كونه محاولة لإفشال المفاوضات. فقد بذل نتنياهو خلال ولايته السابقة كل جهد ممكن من أجل التهرب من المحادثات التي أرغم الآن على المشاركة فيها. ومن ناحيته فإن عملية المحادثات يمكن أن تضر بأعز شيء على قلبه، تاج السلطة والقوة. إن كل ما يقوم به نتنياهو من خطوات أو قرارات، ينبع دائما من ضغوط وعوامل خارجية، ولعل أحد الأمثلة البارزة على ذلك موقفه إزاء الاحتجاج الاجتماعي (الذي بدأ صيف العام ٢٠١١) في إسرائيل، إذ اضطر، في ضوء ذلك الاحتجاج إلى إقامة لجنة تراختنبرغ»

قريبا ستحل ذكرى مرور ٤٠ عاما على حرب «يوم الغفران» (حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣)- تلك الحرب التي كانت الثمن الطغيح والصادم لسياسة التمسك بـ «الوضع القائم» التي انتهجتها رئيسة الوزراء غولدا مئير وحكومتها، وعلى ما يبدو فإن هذه المناورة المسماة «استفتاء عام» تدل على أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ينوي السير على خطى غولدا مئير.

(*) بروفيسور ومحاضر رفيع في قسم التاريخ في جامعة حيفا- ترجمة خاصة.

لماذا يخشى اليسار من حسم الشعب؟!

بقلم: عامي أيلالون (*)

إن المبادرة التي أعلن عنها رئيس الوزراء بنيامين بشأن تنظيم استفتاء عام في إسرائيل على أن تسوية أو اتفاق سلام يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين، هي خطوة مباركة تدل على حنكة قيادية. فالطريقة غير الملائمة التي اتخذ فيها قرار الانفصال عن قطاع غزة، حتى وإن كان القرار سليما ومبررا في حد ذاته، تبرهن على أن كل محطة حسم في العملية السياسية مع الفلسطينيين تتحول إلى عامل تقويض للتكتاف الداخلي في إسرائيل.

لعل ما يبعث على السرور والتفاؤل هو أن الأغلبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي. وعلى الأقل في القسم الجيميني من الخريطة السياسية، ترى في الديمقراطية قيمة عليا، وتبدي استعدادها لقبول قرار الشعب، حتى وإن كان معاكسا لموقفها. وقد تبين لنا من لقاءات وجوهرات أجريناها مع حاخامين كبار من زعماء المستوطنين، بأن هؤلاء يعتقدون أن حسم الشعب يشكل شرطا أساسيا للمحافظة على التكتاف والوحدة الداخلية. صحيح أن الثمن سيكون صعبا ومؤلما لكل فئات المجتمع الإسرائيلي، ولكن إذا ما قال الشعب كلمته الحاسمة، فإن وحدة شعب إسرائيل ستتغلب في نهاية المطاف على «أرض إسرائيل». في المقابل، فإن أوساط اليسار الإسرائيلي لا تتفق مع هذا المنطق. فقبل عدة أشهر، ولدى مناقشة اقتراح حزب «البيت اليهودي» (سن «قانون الاستفتاء الشعبي») قالت وزيرة العدل تسيبي ليفني إن ترك الأمور لحسم الشعب هو تهرب من المسؤولية من جانب متقدمي القرارات. وترى ليفني، على الرغم من مسابقة قرار الانفصال عن قطاع غزة، أن أي قرار على مستوى قومي يجب أن يتخذ من جانب منتخبى الجمهور، الذين يتعرضون لضغوط وصفقات سياسية، وذهبت شيلي جيموفيتش (رئيسة حزب «العمل») شوطا أبعد بقولها «لا يوجد في الاستفتاء الشعبي ولو شيء بسيط من الديمقراطية»، وكذلك زهافا غالثنون (ميرتس) التي قالت «إن من يسعى إلى دفع فكرة الاستفتاء العام إنما يحاول إحباط أي اتفاق سلام».

إن القرارات القومية المصرية ليست لعبة أو ترفا. صحيح أن هناك أغلبية واضحة، تراوتحت نسبتها خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة بين ٦٥% و٧٥% من الجمهور الإسرائيلي تؤيد حل الدولتين، غير أنه لا يمكن للييسار الإسرائيلي التهرب من مسؤوليته تجاه العملية السياسية. على العكس، سيكون مطالباً، عندما يطرح اتفاق السلام لاستفتاء عام، ببذل أقصى الجهد لإقناع الجمهور بأن المحافظة على إسرائيل كدولة ديمقراطية وكدولة يهودية، تقتضي قبول اتفاق «دولتين لشعبين». إن حسم الشعب هو الحلقة الأخيرة في السلسلة، وبغية التوصل إلى اتفاق. لا بد من العمل في قناتين متوازيتين: قناة التفاوض لتسوية مسائل الحدود الدائمة والترتيبات الأمنية وحق العودة للاجئين والنهائي الوضع لمدينة القدس. في المقابل يتعين على إسرائيل القيام بخطوات من جانب واحد تساهم في دفع وإرساء واقع دولتين، وهذه ليست خطوات تكتيكية، مؤقتة، غايتها بناء الثقة، من قبيل تجميد البناء خارج الكتل الاستيطانية، وإنما هي خطوات إستراتيجية من شأنها أن تساعد على تحقيق المصلحة القومية لإسرائيل، والمتمثلة في المحافظة على إسرائيل كدولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية واضحة.

ويتعين على الحكومة الإسرائيلية بإدئ ذي بدء أن تعلن بأنه لا توجد لدولة إسرائيل مطالب سيادة في المناطق (الفلسطينية) الواقعة خلف (شرق) جدار الأمن (جدار الفصل)، وأن تواصل أنشطة البناء فقط في المستوطنات القائمة داخل الكتل الاستيطانية الكبيرة، وفي الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، مع الامتناع عن توسيع هذه المستوطنات والأحياء. إضافة إلى ذلك، ثمة حاليا عشرات الآلاف من المستوطنين الذين يريدون العودة إلى حدود دولة إسرائيل، أو الانتقال إلى كتل المستوطنات التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية. لقد انتهت مهمة هؤلاء المستوطنين، ويتعين على الدولة أن تساعدهم في العودة إلى البيت، عن طريق سن قانون الإخلاء الطوعي والتعويض والاستيعاب. من جهة أخرى لا يجوز سحب قوات الجيش الإسرائيلي طالما لم يتم التوصل إلى تسوية دائمة مع ترتيبات أمنية مقبولة على دولة إسرائيل. كما ينبغي إعداد خطط على المستوى القومي لاستيعاب قرابة ١٠٠ ألف مستوطن من المتوقع عودتهم إلى داخل حدود دولة إسرائيل بعد التوقيع على اتفاق التسوية الدائمة. فمن مسؤولية الدولة إدارة عملية استيعاب ملائمة ومحترمة.

إن الديمقراطية ليست، ولا يجوز أن تكون ترفا. وفي الديمقراطية، فإن الشعب هو الذي يجب أن يقرر سلوك الدولة، بينما يتعين على الدولة أن تعمل لصالح كل فئات الشعب، وعدم جعل أي فئة رهينة ضغط سياسي على منتخبى الجمهور.

(*) رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) سابقا، وأحد مؤسسي حركة «متيد كحول لافان (مستقبل أزرق- أبيض)». - ترجمة خاصة.

الاستفتاء الشعبي العام في دولة لا تمتلك ثقافة سياسية ديمقراطية راسخة مثل إسرائيل:

مخرج من مأزق أم طريق بلا مخرج؟!



بقلم: دانا بلاندر(*)

أثيرت في تاريخ دولة إسرائيل مرارا وتكرارا فكرة إجراء استفتاء شعبي حول قرارات مصيرية، من قبيل إعادة مناطق (محتملة)، غير أن مثل هذا الاستفتاء لم يجر حتى الآن. وتتجسد في فكرة الاستفتاء ظاهريا، الأسطورة الديمقراطية بشأن السيادة المباشرة للشعب، بيد أن الاستفتاء يشكل أيضا أداة يمكن أن تتحول إلى سيف ذي حدين. ففي الدول ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة، التي لا تكون فيها القضايا المطروحة للحسم قضايا مصيرية أو وجودية، والتي يثق مواطنوها بالمؤسسات المنتخبة، يمكن للاستفتاء الشعبي أن يشكل أداة لتدعيم شرعية السلطة، وقناة إضافية للمشاركة الجماهيرية. في المقابل، فإن فكرة تنظيم استفتاء شعبي حول قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية والأمن في إسرائيل التي لا تمتلك ثقافة سياسية ديمقراطية، والتي يحتل الكنيست (البرلمان) فيها مكانة مدنية في أسفل سلم ثقة المواطنين، فضلا عن انقسام وتشترزم مجتمعها وكثرة أقلياتها، يمكن أن تؤدي إلى تقويض الديمقراطية وتعميق الشرخ والانقسام في صفوف المجتمع الإسرائيلي.

من هنا فإن مشروع القانون، الذي يقترح في ظاهره تغييراً فنيا يسهل تنفيذ الاستفتاء العام، يمكن أن تترتب عليه انعكاسات بعيدة الأثر على المؤسسة السياسية، وعلى المجتمع في إسرائيل.

الوضع القانوني القائم

من الناحية القانونية فقد حدد قانون أنظمة الحكم والقضاء من العام ١٩٩٩، للمرة الأولى، الظروف التي تقتضي استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبي. ووفقا للقانون فإن أي قرار حكومي ينص على إلغاء تطبيق قانون وقضاء وإدارة دولة إسرائيل في منطقة إسرائيلية، يحتاج إلى مصادقة من الكنيست (البرلمان) بأغلبية الأعضاء، ومصادقة أغلبية عادية في استفتاء شعبي.

مشروع القانون المقترح

يسعى مشروع القانون، الذي قدمه أعضاء كنيست من شتى الكتل البرلمانية، إلى تثبيت نص يقضي بعدم وجود حاجة أو ضرورة لسن قانون أساس: الاستفتاء الشعبي، والاكتهاف بمنح لجنة الانتخابات المركزية صلاحية وضع أنظمة بشأن طريقة إجراء الاستفتاء. وبعبارة أخرى فإن مشروع القانون يسعى إلى تبسيط عملية إجراء الاستفتاء الشعبي، وتحويله من مسألة دستورية إلى مسألة فنية منظمة بواسطة لوائح وأنظمة صادرة عن هيئة تنفيذية (لجنة الانتخابات المركزية). كما يسعى مشروع القانون إلى نقل صلاحية تحديد مكانة الاستفتاء الشعبي وطرق تنظيمه من الكنيست إلى هيئة إدارية/ تنفيذية تمثل تركيبها موازين القوى السياسية، وتتألف عضويتها من ممثلي الأحزاب فيما يترأس هذه الهيئة (أي لجنة الانتخابات المركزية) قاض على رأس عمله في المحكمة الإسرائيلية العليا.

مشروع القانون يحدد استقرار الديمقراطية

بدون الخوض في مسألة إذا ما كان الاستفتاء الشعبي يعزز أو يقوض الديمقراطية الإسرائيلية، لا بد من إدراك أن الاستفتاء ليس ققط وسيلة لاتخاذ قرارات، وإنما هو أيضا إجراء له دلالات وانعكاسات بعيدة الأثر، ذلك لأنه يعيد تحديد العلاقات بين سلطات الحكم: فقرارات الحكومة وقرارات الكنيست في موضوع معين تخضع لمصادقة الجمهور. ويشكل ذلك من ناحية عملية تعبيراً عن إدخال عنصر من الديمقراطية المباشرة إلى نظام برلماني تمثيلي. إن تغييرا من هذا القبيل ينبغي له أن يتم بعد إجراء نقاش عام مستفيض لهذه المسألة، وأن يكرس التغيير- في قانون أساس، وليس بصورة اعتباطية، ووسط تهرب الكنيست من واجباته ومهامه كسلطة تشريعية.

إلى ذلك فإن مشروع القانون يضع أنظمة وترتيبات إجراء الاستفتاء الشعبي في أسفل الترتيب أو السلم القانوني، وذلك من حيث أن الاستفتاء لن ينظم أو يكرس في قانون أساس. ولا حتى في تشريع اعتيادي أو ثانوي يسنه الكنيست. ويمائل هذا الأمر قراراً يتخذه الكنيست بمنح لجنة الانتخابات المركزية صلاحية تحديد ماهية طريقة الانتخابات في إسرائيل، عوضا عن تثبيت ذلك في قانون أساس الكنيست. وبذلك فإن مشروع القانون الحالي يخضم إلى الاتجاه الخاطئ الذي تتخذ في نطاقه قرارات حاسمة ومصيرية بناء على اعتبارات ومصالح قصيرة الأجل.

من الممكن أن يخضع الاستفتاء الشعبي للتلاعب من جانب جهات أو عناصر ذات مصلحة، ولذلك فإن تحديد مكانته ليس مجرد مسألة فنية فقط. فهناك مسائل مرتبطة بالاستفتاء (من الذين سيشاركون فيه، صياغة السؤال، التمويل والدعاية) حتى وإن كانت تخضع لإشراف جهة محايدة تعمل بمهنية ونزاهة، سيكون لها انعكاسات على نتائج الاستفتاء، فما بالك إذا كانت الجهة المشرفة في جسم سياسي بامتياز، مثل لجنة الانتخابات المركزية (؟) وعلى سبيل المثال، فقد تعالت في إسرائيل، في غير مرة، أصوات تدعو إلى إقصاء

المواطنين العرب في إسرائيل عن المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بقضايا الخارجية والأمن. وينص البند الثالث في قانون أنظمة الحكم والقضاء من العام ١٩٩٩، على وجوب إقرار الاستفتاء الشعبي بأغلبية الأصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء، ولكنه (البند المذكور) لا ينص على أن المشاركة في الاستفتاء تقتصر على كل من يحق له الاقتراع في الانتخابات للكنيست. فماداً لو قررت لجنة الانتخابات المركزية بأنه لا يحق للمواطنين العرب في إسرائيل المشاركة في الاستفتاء الشعبي؟ هذا التخوف ليس خوفا نظريا، ذلك لأن لجنة الانتخابات المركزية تعتبر إطارا ضيقا مقارنة مع الكنيست، وبالتالي من السهل أكثر ترجيح الحسم في هذا الاتجاه أو ذلك. إن قرارا من هذا القبيل يمكن أن يوجه ضربة قاصمة للديمقراطية الإسرائيلية.

لجنة الانتخابات المركزية

أكدت المحكمة الإسرائيلية العليا في سلسلة من القرارات الصادرة عنها بأنه لا يصح منح لجنة الانتخابات المركزية صلاحيات واسعة، نظرا لأن الحديث يدور على هيئة ذات تركيبة سياسية (ما عدا رئيسها)، ولأن اعتباراتها في اتخاذ القرارات تتأثر بأيدولوجيا سياسية. فهل يعتقد أعضاء الكنيست حقاً بأن لجنة الانتخابات المركزية هي التي ستحسم في قضية مهمة مثل الاستفتاء الشعبي في إسرائيل؟ كما أشرنا، فإن مشروع القانون المقترح يسعى إلى منح لجنة الانتخابات المركزية صلاحيات تتجاوز حدود مهمتها، وبذلك فإنه يسئ استخدام هذه الهيئة. فالحسم في مسائل تتعلق بشكل وطريقة إجراء الاستفتاء، من شأنه أن يزعج لجنة الانتخابات المركزية في لجة الجدل العام، الأمر الذي يمكن له أن يمس بشرعية هذه الهيئة في القيام بمهامها الأخرى، الموكله إليها بموجب القانون.

تقويض مكانة الكنيست

إذا ما صادق الكنيست على مشروع القانون، فإنه يعلن بذلك جهارا نهارا، ليس فقط أن ثلثي الجمهور لا يتقون به (أي بالكنيست)، بل ويعلن أيضا أن أعضاء الكنيست لا يتقون بانفسهم، وأنهم غير مستعدين لتحمل مسؤولياتهم والقيام بمهمتهم كمنتدبين من قبل الجمهور في المجلس التشريعي والتاسيسي. إن السهولة غير المحتملة التي يتخلى بها أعضاء الكنيست عن وظيفتهم كمشرعين (وكذلك عن مهامهم كمشرفين ومراقبين)، وحقيقة أنهم يتحمسون لنقل مسؤوليتهم إلى هيئات أخرى كاللجان المعنية والمحاكم والسلطة التنفيذية، إنما تضعف أكثر مكانة الكنيست في نظر نفسه أولا، وفي نظر السلطات الأخرى ثانيا، وأخيرا في نظر الجمهور. إن وجود كنيست ضعيف يشكل خطرا على استقرار الديمقراطية.

في الشروحات المرفقة بمشروع القانون ذكر أن القانون المقترح يعني من الحاجة إلى سن قانون أساس.. ويمكن القول، إذا ما شئنا التبسيط، إن مشروع القانون سيغفي الكنيست من مهمته كهئية تأسيسية.

الاستفتاء: دواء

أسوأ من الداء

إن الاستفتاء الشعبي هو أداة سياسية ينبغي تفحص مدى تلاؤمها مع المجتمع الإسرائيلي والثقافة الإسرائيلية، على غرار أدوات سياسية أخرى. صحيح أنه يمكن للاستفتاء الشعبي في ديمقراطية مستقرة، تسود فيها ثقة بالمؤسسات وثقافة سياسية ديمقراطية راسخة، ودولة لا تقف أمام قرارات مصيرية، أن تشكل أداة لتدعيم شرعية القرارات المتخذة في المؤسسات المنتخبة، مما يساهم بالتالي في توطيد استقرار الديمقراطية. لكن في إسرائيل، ثمة تخوف من أن الاستفتاء الشعبي سوف يقوض الديمقراطية ويضعف مكانة المؤسسات المنتخبة، ويقاظم الانقسامات في صفوف المجتمع. فالاستفتاء الشعبي يمكن أن يخلق أزمة شرعية خطيرة، ذلك لأن الاستفتاء

(أفب)

نتنياهو: الاختيار وراء الاستفتاء.

يمثل، بموجب القانون القائم، أداة فيتو على قرارات الحكومة والكنيست، بمعنى أنه يمكن للجمهور، بعد اتخاذ القرار في الحكومة والكنيست (بأغلبية أعضائه)، أن يقلب هذا القرار رأسا على عقب. ومن هنا فإن من شأن فرض فيتو على قرارات الحكومة والكنيست، أن يزعزع لأن السيد يعمل في هذه الحالة ضد نفسه. فاي فئاذ يوجد لقرار الهيئات المنتخبة إذا كان في استطاعة جمهور الناخبين أن يقلب رأسا على عقب القرار المتخذ من قبلها؟! وهل سيوافق المواطنون، فيما بعد، على تجديد الثقة بالهيئات المنتخبة التي رفضوا قرارها؟! فضلا عن ذلك، هناك خطر يتهدد الديمقراطية الإسرائيلية حتى في ظل سيناريو يعطي فيه الجمهور موافقة نهائية على قرار الهيئات المنتخبة. ففي مثل هذه الحالة يتحول الاستفتاء الشعبي إلى أداة التي أيدي الحكومة، توفر موافقة عامة صورية على قراراتها، مما يضع حدا لإمكانية وجود معارضة مشروعة، ومن هنا فإن إقصاء المعارضين إلى الهامش غير الشرعي يمكن أن يشجع أعمال عنف من جانب عناصر متطرفة.

إلى ذلك فإن من شأن الاستفتاء الشعبي أن يضعف مكانة الهيئات المنتخبة. فالتوجه إلى الاستفتاء في إسرائيل يشكل وسيلة تعويض إزاء ضعف مراكز القوة السلطوية الأخرى، ويمثل خطوة إضافية على طريق إضعاف المؤسسة البرلمانية، إذا يزداد الميل نحوإحالة قضايا للحسم من قبل هيئات أخرى (وفي هذه الحالة إلى الجمهور) كلما واجه الكنيست صعوبة في التوصل إلى قرارات حاسمة. وفي ضوء الثقافة السياسية التي تبلورت في إسرائيل خلال العقود الأخيرة، يبدو أن التوجه إلى الجمهور من أجل الحسم، يمكن أن يتحول إلى عادة، إذ يمكن، بعد إجراء أول استفتاء، أن يبدأ مسلسل من الاستفتاءات الشعبية، على غرار مسلسل اللاتماسات إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، فالكنيست يحاول التثبت بآية جهة أو هيئة تستطيع اتخاذ القرار نيابة عنه، ولذلك من المحتمل أن يعبر عجز الكنيست عن نفسه في اللجوء الزائد وغير الحذر إلى الاستفتاء الشعبي، الأمر الذي يمكن له أن يقوض أسس ودعائم الديمقراطية التمثيلية.

فضلا عن ذلك، فإن الاستفتاء الشعبي يمكن أن يقاوم الانقسام والشرخ في صفوف المجتمع الإسرائيلي، وأن يمس بمكانة الأقليات في إسرائيل. فالاستفتاء في حد ذاته لا يشكل وسيلة ملائمة لمجتمعات تعاني من شرخ مثل إسرائيل، ذلك لأنه يضع حدا لسياسة التوافق المستندة على الحلول الوسط والمفاوضات والإجماع، بينما يكون الحسم في الاستفتاء الشعبي، أحادي البعد، قاطعا وغير قابل للاعتراض.

من هنا فإن الاستفتاء الشعبي يشكل خطرا على الديمقراطية، فهو في نهاية المطاف ينتقص منها، ويؤدي إلى إقصاء الأقليات عوضا عن تضمينها ودمجها، إذ إنه لا يحسم للأقلية قنوات شرعية للتعبير عن معارضتها للحسم الأكثرية. هذا الخطر يغدو موسعا أكثر في إسرائيل، خاصة في ضوء ما يتردد كثيرا من إدعاءات تقول إن أصوات الأقلية العربية لا تعتبر شرعية للحسم في مسائل أساس، مثل الانسحابات من مناطق (محتملة في العام ١٩٦٧)، واتفاقيات السلام، وشؤون «يهودية» كتجنيد طلاب المدارس الدينية للخدمة العسكرية على سبيل المثال. ويشار في هذا السياق إلى أن استطلاعات للرأي العام أجريت مؤخرا في إسرائيل أظهرت أن نصف الجمهور اليهودي يؤيد حرمان المواطنين العرب من حق التصويت في استفتاء شعبي، وأن الحسم في مسائل الخارجية والأمن يجب أن يتم فقط بأصوات أغلبية يهودية.

خلاصة القول، في ضوء غياب ثقافة سياسية ديمقراطية راسخة، ونظرا لوجود وجهات نظر ومفاهيم مناوئة للديمقراطية، فإن فكرة الاستفتاء الشعبي لن تساهم في تدعيم وتعزيز الديمقراطية الإسرائيلية، بل على العكس، يمكن أن تعبد إسرائيل على أسرة الدول الديمقراطية.

^[*] باحثة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس». - ترجمة خاصة.

متابعات

لأول مرة منذ قيام الدولة

تحقيق جنائي ضد رئيس هيئة أركان الجيش!

فتح تحقيق ضد رئيس هيئة الأركان السابق أشكنازي حول تدبير دسائس ضد القيادة السياسية في إسرائيل!



أشكنازي وباراك... دسائس متبادلة!

الإساءة لوزير الدفاع في حينه، باراك، جرت بشكل متواصل في مكتب أشكنازي وأن قسما من هذه العملية تمت بمعرفة رئيس أركان الجيش أشكنازي. كذلك انتقد شايبيرا أداء باراك وتعامله مع أشكنازي، لكنه شدد على أن العيوب في سلوك باراك لا يمكنها أن تبرر سلوكا كهذا من جانب المستوى العسكري تجاه المستوى السياسي المنتخب.

أشكنازي هو هدف التحقيق

رأى المحلل العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هارثيل، أن «الحلف غير المقدس بين حراس التزخم، المستشار القانوني ومراقب الدولة، عمل كل ما باستطاعته من أجل عدم إعادة التحقيق إلى المستوى الجنائي. وقد تعامل فاينشتاين وشايبيرا مع ملف هرباز كأنه مصدر جذام معب، ومن الأفضل الابتعاد عنه قدر الإمكان. وإذا كان فاينشتاين قد اضطر إلى إعادة الملف إلى الشرطة، فإنه بالإمكان الاعتقاد أنه استعرضت أمامه شبهات من الوزن الثقيل».

وأضاف هارثيل أن «الهدف المركزي للتحقيق الجديد هو أشكنازي وليس مساعده السابق فينر، الذي كان بالإمكان إيداع التحقيق معه بأيدي الشرطة العسكرية فقط». ولفت المهمل إلى أن «فاينشتاين عمل تحت تهديد المحكمة العليا، على أثر الالتماس الذي قدمته الحركة من أجل جودة الحكم، وطلبت بفتح تحقيق جنائي. وقد تم تحديد موعد النظر في الالتماس في أيلول المقبل، لكن الدولة ستواجه صعوبة في تفسير سبب الامتناع عن إجراء التحقيق رغم تراكم الشبهات المحتملة». وأشار المحلل إلى أنه على الرغم من التعهيم على تحقيقات الشرطة العسكرية إلا أنها تنازلت على ما يبدو، «الصراع بين مكتيي (رئيس أركان الجيش ووزير الدفاع في حينه) أشكنازي وباراك والادعاءات حول تدبير دسائس ضد المستوى السياسي». وأضاف أن «قسما كبيرا من الصراع بين المكاتبين جرى في وسائل الإعلام، وهو مرتبط بعلاقة أشكنازي والناطق باسمه مع الصحافيين». لكن هارثيل استبعد أن يطال التحقيق صحافيين تحسبا من المس بحرية الصحافة أو خوفا من انتقام الإعلام.

وقدر هارثيل أن الأدلة المركزية في «قضية هرباز» موجودة في منظومة تسجيل المحادثات في مكتب رئيس أركان الجيش، التي دقق فيها مراقب الدولة، ودفقت فيها الشرطة العسكرية بشكل أعمق، خاصة وأنه ليس معروفا أن الشرطة العسكرية حققت مع شهود أو مشتبهين.

واعتبر هارثيل إعلان فاينشتاين عن توسيع التحقيق في هذه القضية أنه «يوم حزين للجيش الإسرائيلي. وواضح أنه لا يوجد حاليا أي قرار بشأن تقديم لائحة اتهام. ومن الجائز جدا ألا يتم تقديم لائحة اتهام كهذه في نهاية التحقيق. لكن مجرد استدعاء رئيس أركان الجيش السابق إلى غرفة التحقيقات كمشتبته به، وليس كمن سيدلي بإفادة وذي مكانة وامتيازات، سيكون حدثا غير لطيف أبدا... وحتى لو تبين في نهاية التحقيق أنه لا يوجد أساس لإجراءات جنائية، فإن الظل الصام لإجراءات كهذه لن يفيق» عن أشكنازي، الذي ترددت أنباء حول احتمال انخراطه في الحياة السياسية في السنوات المقبلة.

اختفاء تسجيلات مكتب باراك

وكتب محلل الشؤون القانونية في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، ياروخ قرأ، في مقال في صحيفة «معاريف» أن «ثمة شككا فيما إذا كانت هناك قضية ملية بالدسائس والمصالح الذاتية كما هي الحال في قضية هرباز، وسنوضح

وبناء على طلب مراقب الدولة، سلم مكتب رئيس أركان الجيش مراقب الدولة، في ٥ كانون الأول من العام ٢٠١٢، أسطرة تسجيل تحتوي على محادثات وسجلات اجتماعات ومحادثات هاتفيه وتتعلق بالفترة التي كان فيها أشكنازي رئيسا لأركان الجيش.

وفي ٧ كانون الثاني من العام الحالي، أعلن مراقب الدولة أنه جرت في مكتب أشكنازي عملية متواصلة لجمع معلومات بهدف الإساءة لباراك، وأن ذلك تم «بمعرفة وإن كانت جزئية» من جانب أشكنازي. وأمر المستشار القانوني فاينشتاين، في ٣٠ كانون الثاني، باستئناف التحقيق الجنائي في القضية، ولكن أن يتم ذلك في إطار محدود ويتركز فقط على مخالفات ارتكبت بصورة تتنافى مع قانون القضاء العسكري، وعلى أثر هذا التحقيق، ويرجع أنه كشف معلومات جديدة. أعلن فاينشتاين عن إعادة «قضية هرباز» إلى التحقيق في الشرطة بشبهة ارتكاب مخالفات احتيال وخيانة الأمانة.

معلومات جديدة

يقضي قرار فاينشتاين، من يوم الخميس الماضي، بإعادة «قضية هرباز» إلى الشرطة لاستئناف التحقيق فيها، استدعاء أشكنازي ومساعدته السابق، العقيد في الاحتياط إيرز فينر، للتحقيق تحت القسم بشبهة ارتكاب مخالفات احتيال وخيانة الأمانة، وربما بشبهة تشويش مجرى التحقيق أيضا. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن فاينشتاين اتخذ القرار بهذا الخصوص بعد مشاورات أجراها مع المدعي العام والمدعي العسكري العام ورئيس قسم التحقيقات في الشرطة.

وجاء في بيان صادر عن وزارة العدل الإسرائيلية، الخميس الماضي، أنه «بعد تدقيق عمق لنتائج ظهرت حتى الآن في التحقيق الذي أجرته الشرطة العسكرية، وبعد معاينة وجهات نظر وضعت أمامه، أمر المستشار القانوني للحكومة بتوسيع التحقيق، وذلك بعدما اقتنع بوجود أساس معقول لشبهات وعلى ضوء الوثائق والتسجيلات، فإن القرار بتحويل التحقيق إلى الإذن الأدلة الجديدة التي تم جمعها أدت إلى تغيير موقف قيادة الشرطة. وأضافت المصادر نفسها أنه إلى جانب العثور على الوثائق والتسجيلات، فإن القرار بتحويل التحقيق إلى الشرطة نابع من أنه سيسري التقادم على مخالفة «سلوك لا يليق بضابط» بحلول شهر آب الحالي، الأمر الذي سيفرغ تحقيق الشرطة العسكرية من مضمونه. وشددت المصادر في النيابة العامة على أن تحقيق الشرطة لن يكون مصورا بأشكنازي وفينر، وأنه يتوقع استدعاء شخصيات أخرى من جهاز الأمن، وبينهم باراك، للتحقيق.

ورأت الباحثة أن «هذا الصراع سائد، بقدر كبير، في مجتمعنا حتى اليوم، وهو كيف تكون محافظين أو عصريين، ولكننا نواصل الطريق ونكون ثوريين في الوقت ذاته. وقد أحضر القادمون [المهاجرون اليهود إلى فلسطين] من الاتحاد السوفياتي معهم نموذج العائلة مع ولد واحد أو اثنين، ومن المانيا جاء الأطباء ومعهم الخبرة، وأجرى قسم من الأطباء عمليات الإجهاض في إطار دخلهم الجانبي وقسم آخر فعل ذلك انطلاقا من أيديولوجيا. ورغم أن قوانين الانتداب حظرت إجراء عمليات إجهاض، لكن البريطانيين لم يتدخلوا في معظم الحالات».

ولا تتوفر معطيات رسمية حول حجم عمليات الإجهاض التي جرت في تلك الفترة، خاصة وأنها كانت عمليات تجري في السر وبشكل شخصي جدا. رغم ذلك فإن هذه الظاهرة تنعكس من خلال معطيات الولادة لدى النساء اليهوديات في فلسطين. وكان معدل الولادة للمرأة الواحدة (٢) ولد في العام ١٩٤٤.

وقال الباحث في الإحصائيات في تلك الفترة، البروفسور زوربوتويكي، الذي خاض تضالا من أجل زيادة النمو الطبيعي اليهودي، إن «عدد الولادات هذا هو من الأدنى في العالم». لكن الأمر الذي أثار قلق قيادة اليبشوف حينذاك هو أن متوسط الانجاب لدى المرأة الأوروبية كان ١٫٧ ولد، وللمقارنة، فإن نسبة الولادات لدى المرأة في إسرائيل، اليوم، هو ٣ أولاد لكل امرأة.

أعلن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، يوم الخميس الماضي، عن قراره بفتح تحقيق جنائي ضد رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، غابي أشكنازي. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي سيتم فيها إجراء تحقيق جنائي ضد رئيس هيئة أركان الجيش.

وسيمحور تحقيق الشرطة ضد أشكنازي حول ما بات معروفا باسم «قضية هرباز»، نسبة لوثيقة أعدها المقدم في الاحتياط والمقرب من أشكنازي، بوغاز هرباز، والذي اعترف بأنه زور هذه الوثيقة، التي كانت تهدف إلى تشويه سمعة قائد الجبهة الجنوبية في حينه، اللواء يوعاف غالاتن، المرشح لرئاسة أركان الجيش خلفا لأشكنازي.

وبعد تسريب «وثيقة هرباز» لوسائل الإعلام، أصبح أشكنازي، وهو لا يزال رئيسا لأركان الجيش، مشتبهًا بأنه دير دسائس ضد القيادة السياسية، وخاصة ضد وزير الدفاع حينذاك، ايهود باراك.

ووقفت في خلفية هذا الاشتباه ضد أشكنازي الخلافات الشديدة بينه وبين باراك، والتي احتلت حيزا كبيرا في الإعلام الإسرائيلي. وفي حينه، كشف كبير المعلقين في صحيفة «يديעות أحرונوت»، ناحوم برنبا، عن أن هذه الخلافات سببها معارضة أشكنازي خطة هرباز، ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لمهاجمة إيران. وأشار إلى أن أشكنازي أطلع رئيس الدولة، شمعون بيريس، على المخطط السري، في محاولة لمنع شن هجوم عسكري إسرائيلي ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وقد تحدث عن هذه الخلافات كل من أشكنازي، ورئيس الموساد السابق مئير داغان، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) السابق يوفال ديسكين بعد تسريحهم من الخدمة.

تسلسل «قضية هرباز»

بدأت تتردد، في منتصف العام ٢٠١٠، أنباء في وسائل الإعلام الإسرائيلية مفادها أن باراك لن يمدد ولاية أشكنازي لسنة خامسة، فيما أعلن الأخير أنه لم يطلب تمديد ولايته. وفي ٢ آب من العام نفسه أعلن باراك أنه سيدأ بإجراء مقابلات مع مرشحين لمنصب رئيس أركان الجيش. وفي اليوم التالي تسربت «قضية هرباز» إلى وسائل الإعلام. وبعد ذلك نشرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي الوثيقة، التي تضمنت وصفا لخطة تعيين غالاتن في المنصب.

وفي ٨ آب، أعلن المستشار الإعلامي، إيال اراد، الذي حملت الوثيقة شعار مكتبه، أن الوثيقة لم تصدر عن مكتبه وأنها مزورة، وقدم شكوى إلى الشرطة، التي فتحت تحقيقات في الموضوع. وشهد هرباز، في ٢٧ آب، أمام الشرطة بأنه زور الوثيقة، وأنه عمل بمفرده في محاولة للتأثير على عملية تعيين رئيس أركان الجيش.

وفي ٥ أيلول صادقت الحكومة الإسرائيلية على تعيين غالاتن رئيسا لأركان الجيش. وأعلنت الشرطة، في ٢١ تشرين الأول، أنها أوصت بمحاكمة هرباز. وبعد ٥ أيام بدأ مراقب الدولة الإسرائيلي، ميخائيل ليندنشتراوس، عملية تقصي حقائق رسمية في هذه القضية.

بعد ذلك أعلن صادقت الحكومة الإسرائيلية على شباط العام ٢٠١١، عن إلغاء قرار الحكومة بتعيين غالاتن رئيسا لأركان الجيش. وفي ١٤ شباط تم تعيين بني غانتس في المنصب. وفي موازاة ذلك أجرت النيابة العامة تحقيقات مع هرباز، تمهيدا لاتخاذ قرار فيما إذا كانت ستقدم أو لا تقدم لائحة اتهام ضد.

بدايات الصراع الديمغرافي بين اليهود والفلسطينيين

القيادة الصهيونية حاربت ظاهرة إجهاض النساء اليهوديات خلال فترة الانتداب!

وبادر بن غوريون بعد قيام إسرائيل إلى منح جائزة ولادة، قيمتها ١٠٠ ليرة، لكل أم تنجب عشرة أولاد على الأقل. وقالت «هارتس» إنه بعد الإعلان عن الجائزة بدأت تتعالى الأسئلة حول الأم التي لا يتواجد جميع أولادها في البلاد، أو الأم التي توفي جنينها خلال الولادة. لكن المعضلة الأكبر كانت «ماذا تفعل الدولة للام العربية التي توجهت للحصول على الجائزة؟»، بينما تم الإعلان عن هذه الجائزة من أجل تشجيع الأمهات اليهوديات على التناجب.

وقالت روزنبرغ- فريدمان إن «بن غوريون اصطدم هنا بعضلة بين كونه زعيما صهيونيا وكونه اشتراكيا». ووفقا للصحيفة فإن بن غوريون رفض رأي الحاكم العسكري، الذي قال إن «نسبة الولادة مرتفعة أكثر لدى السكان العرب ولا يحتاج إلى أي تشجيع بواسطة جائزة». وقرر بن غوريون وفي السنوات الأولى بعد قيام إسرائيل، حصلت عشرات النساء على جائزة تشجيع الولادة وبينهن نساء عربيات.

ولم تنجح روزنبرغ- فريدمان في العثور على أقوال لشخصيات عامة إسرائيلية عبرت عن تحفظها من النضال ضد عمليات الإجهاض. لكن في بداية سنوات الأربعين، وقبل وقت قصير من نشوب حرب أكتوبر العام ١٩٧٣، وعندما حاول الوزير زيراح فيرهافتيغ (متدين) تمرير قانون لتحديد عمليات الإجهاض، ردت رئيسة الحكومة الإسرائيلية في حينه، غولدا مئير، بشدة على مشروع القانون بقولها: «هل تريدون أن تكونوا أصحاب الملك على جسدي؟»، وأجابها فيرهافتيغ: «هل تريدين أن تكوني صاحبة الملك على الكثيرين من أبناء الشبيبة الذين يذهبون إلى الجيش والحرب؟».

ولخصت روزنبرغ- فريدمان بالقول إن «هذا هو جوهر النقاش، وفقا لفيرهافتيغ. إذا كان الابن هو شان خاص، فياي حق أرسلته غولدا إلى الحرب؟».

من الرب بسبب عمليات الإجهاض في اليبشوف. وقال الحاكم هيرتسوغ في خطابه إن «الأبناء من وادي الجحيم في أوروبا رهبت كل معسكر إسرائيل في جميع أنحاء العالم، ويتسمر شعر بدننا لدى السماع عن الأحوال عموما، وهي ما يهرب كل قلب بشكل أكبر هو المحزرة الجارية بحق أطفال إسرائيل، ولا توجد كلمات في منمنا للتعبير بشكل لائق عن هذه الترويع المفرغ! لقد تغلب المستاصل على مصدر إسرائيل. وها هي الفكرة قد بدأت تنبض في قلبي ولا تدعني أرتاح. إن هذا هو رد الصاع بالصاع».

الإجهاض والديمغرافيا

ووفقا للأبحاث التي تم نشرها حول الموضوع فإن الحاكم هيرتسوغ قد يكون الشخصية الأبرز، لكن كانت هناك شخصيات يهودية في اليبشوف ربطت بين المحرقة وعمليات الإجهاض. غير أن هذا الخطاب لم يؤد إلى تراجع انتشار هذه الظاهرة.

ونظر زعيم اليبشوف، دافيد بن غوريون، بخظورة إلى ظاهرة الإجهاض والخصوبة المتدنية لدى المرأة اليهودية. وكتب في صحيفة «يهوعيل هتسعير»، في العام ١٩٤٣، أنه «راودني أكثر من مرة السؤال: هل كان سينهض مشروعنا في البلاد لو أن أمهاتنا تصرفنا مثل بناتنا؟ ما كان معظمنا سيكون موجودا». واتهم بن غوريون الرأسمالية بانتشار ظاهرة الإجهاض واحتج على سلوك أبناء الشبيبة «غير المسؤول»، واعتبر أن «التعرب من تنشئة الأبناء هو نتيجة خلل أخلاقي في الحضارة الرأسمالية في دول أوروبا الغربية. وهل نحن البقية الباقية من إسرائيل، الذين جئنا لإقامة الوطن مجددا، سنبنئ أنفسنا على الأساس الفاسد للشعوب المتحجرة في أوروبا خلال السنين الأخيرة؟ هل ستقول المرأة الشابا وصديقتها الشاب إن العالم كله خلق من أجل تمتعنا الشخصية وليكن من بعدنا الطوفان؟».

وأشارت روزنبرغ- فريدمان إلى الأسباب التي دفعت نساء يهوديات إلى الإجهاض، وقالت إنه «كان يسود انعدام أمن اقتصادي وانعدام أمن شخصي في حينه. والأحداث، والأبناء عن أن الألمان على وشك احتلال البلاد، كان لها تأثير. وربما يوجد اليوم شعور بالامن رغم كل المصائب الموجودة».

السبب الأساس: الأحوال الاقتصادية!

وأجرت الدكتوروة طوفا بيرمان- ييشورون بحثا آخر حول الموضوع، وشمل مقابلات مع ثلاثة آلاف امرأة خضعت لعمليات إجهاض في سنوات الأربعين. وقد توصلت إلى الاستنتاج بأن السبب الأساس لإجراء عمليات إجهاض كان الأحوال الاقتصادية. وكتبت الأدبية الإسرائيلية شولاميت لبيد (والدة رئيس حزب «يوجد مستقيل» يائير لبيد)، في أحد كتبها، أن المرأة اليهودية «تقول لنفسها أخيرا ما لم تكن تجرؤ قبل ذلك حتى على التفكير به: طفلتها جائعة، فكيف ستنجب طفلا آخر، فيما هي لا تملك الخبز لابنتها الصغيرة». وذلك لدى وصفها ارتباك وتردد بطله روايتها قبل توجيهها إلى طبيب لإجراء عملية إجهاض.

وجرت عمليات الإجهاض في عيادات خاصة ومستشفيات، وأحيانا في البيوت. لكنها هذه الظاهرة الواسعة أثارت سجلا حادا وسط نضال جماهيري ضد عمليات الإجهاض. والتقى البروفسور فرانكل مع الحاكم الأكبر الأشكنازي في حينه، الحاكم إسحق هيرتسوغ (جد عضو الكنيست الحالي إسحق هيرتسوغ)، وبحث معه موضوع الإجهاض، وألقى الحاكم هيرتسوغ خطابا شديد اللهجة ضد هذه الظاهرة أمام جمعية النواب، التي شكلت قيادة اليبشوف، في العام ١٩٤٢. وقد تحول هذا الخطاب إلى معلم في الطريق ضد ظاهرة الإجهاض. وشبه الحاكم عمليات الإجهاض بالمحرقة التي تعرض لها اليهود في ألمانيا النازية، وحتى أنه ألمح إلى أن المحرقة في مقاب

إسرائيل. فمن جهة، سعى اليهود إلى تشكيل أغلبية بين السكان في فلسطين، معتبرين أن هذه أهم مهمة صهيونية. ومن الجهة الأخرى، تطالع المجتمع اليهودي إلى بناء مجتمع عصري وتقليد المجتمعات في أوروبا الغربية. وقالت روزنبرغ- فريدمان إن «هذا موضوع يسלט الضوء على المجتمع كله الذي تصبح صورته مختلفة عندما نبحث موضوع الإجهاض».

ورأت الباحثة أن «هذا الصراع سائد، بقدر كبير، في مجتمعنا حتى اليوم، وهو كيف تكون محافظين أو عصريين، ولكننا نواصل الطريق ونكون ثوريين في الوقت ذاته. وقد أحضر القادمون [المهاجرون اليهود إلى فلسطين] من الاتحاد السوفياتي معهم نموذج العائلة مع ولد واحد أو اثنين، ومن المانيا جاء الأطباء ومعهم الخبرة، وأجرى قسم من الأطباء عمليات الإجهاض في إطار دخلهم الجانبي وقسم آخر فعل ذلك انطلاقا من أيديولوجيا. ورغم أن قوانين الانتداب حظرت إجراء عمليات إجهاض، لكن البريطانيين لم يتدخلوا في معظم الحالات».

ولا تتوفر معطيات رسمية حول حجم عمليات الإجهاض التي جرت في تلك الفترة، خاصة وأنها كانت عمليات تجري في السر وبشكل شخصي جدا. رغم ذلك فإن هذه الظاهرة تنعكس من خلال معطيات الولادة لدى النساء اليهوديات في فلسطين. وكان معدل الولادة للمرأة الواحدة (٢) ولد في العام ١٩٤٤.

وقال الباحث في الإحصائيات في تلك الفترة، البروفسور زوربوتويكي، الذي خاض تضالا من أجل زيادة النمو الطبيعي اليهودي، إن «عدد الولادات هذا هو من الأدنى في العالم». لكن الأمر الذي أثار قلق قيادة اليبشوف حينذاك هو أن متوسط الانجاب لدى المرأة الأوروبية كان ١٫٧ ولد، وللمقارنة، فإن نسبة الولادات لدى المرأة في إسرائيل، اليوم، هو ٣ أولاد لكل امرأة.

الإجهاض عكس التوتر بين اليهود

ويتبين من البحث الجديد أن عمليات الإجهاض عكست التوتر داخل اليبشوف في الفترة التي سبقت قيام

في التماس غير مسبوق إلى المحكمة العليا الإسرائيلية:

«جمعية حقوق المواطن»: ليتوقف جهاز «الشاباك» عن نهج «المحادثات التحذيرية» بحق نشطاء سياسيين واجتماعيين!

كتب سليم سلامة:

إنه تقليد متبع منذ عقود طويلة في البلاد، لكنها المرة الأولى التي ينطح فيها على طاولة المحكمة العليا الإسرائيلية على هذا النحو، من حيث وفرة الحالات التصفيلية الصريحة المعروضة كما من حيث المطلب القضائي الواضح، استنادا إلى قوانين إسرائيلية محددة. إنه نهج متاصل في ممارسة جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يتمثل في استدعاء نشطاء سياسيين واجتماعيين إلى «محادثة» (تحذيرية) هي ليست تحقيقا رسميا بشبهة عينية أو تهمة محددة.

هذا هو موضوع التماس غير المسبوق الذي قدمته «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، إلى المحكمة العليا، مؤخرا (يوم ٧/٧) بواسطة المحاميتين ليلي مزغليت وكيرن تايمر، والتماس موجه، رسميا، ضد كل من جهاز «الشاباك» وشرطة إسرائيل. إذ يطالب المحكمة بإصدار أمر احترازي ضدهما يلزهما بـ ١٠٠ أن يتوقف «الشاباك» عن استدعاء مواطنين إلى «محادثة تحذيرية» بشأن مشاركتهم في نشاطات سياسية أو احتجاجية؛ ٢. أن تتوقف الشرطة عن استدعاء مواطنين إلى «محادثات» كهذه لدى جهاز «الشاباك»، والتي تجرى بما لا يتسجم مع صلاحيات التحقيق المخولة للجهاز وفقا للبرند رقم ٨ في قانون جهاز الأمن العام» من سنة ٢٠٠٢.

وتتضمن «جمعية حقوق المواطن» في مستهل التماسها، أنه «يتعلق بسياسة جهاز الشاباك في استدعاء نشطاء سياسيين، بل ونشطاء في المجتمع المدني أحيانا، إلى «محادثات تحذيرية» هي ليست تحقيقات رسمية، وغالبا ما يتم ذلك بواسطة استدعاءات شُرطية، وخلال تلك المحادثات، تُوجّه للمستدعين أسئلة حول نشاطاتهم السياسية، حول أعمالهم ومعارفهم وحول نشاطهم آخرين – وكل هذا بينما يتم إهمالهم بأن الشاباك يعرف عنهم تفاصيل شخصية عديدة ويراقب تحركاتهم. وكما هو مبين في التماس، فإن هذه السياسة تشكل خروجاً فظا عن صلاحيات الشاباك القانونية، وتمس مسأ كبيرا بحقوق الفرد الدستورية الأساسية، وخاصة الحق في حرية التعبير والاحتجاج. ونظرا لهذا المش المتواصل – الذي لا يؤثر على المستدعين أنفسهم فحسب، بل يخلق تأثيرا نجفضا خطيرا، يمس بحرية مواطنين أكثر في التعبير والاحتجاج – فإن المحكمة العليا مطالبة بتحديد موعد سريع للنظر في هذا التماس.

نهج قديم تجاه العرب يتكرر تجاه اليهود مؤخرا!

يأتي التماس «جمعية حقوق المواطن» هذا على خلفية الزيادة الكبيرة في حالات استدعاء هذه وتكريسها نهجا بين عدد متزايد ومختلف من النشطاء اليهود خلال السنوات الأخيرة، علما بأن هذا النهج متبع منذ عقود طويلة بين المواطنين الفلسطينيين في داخل إسرائيل. ويتمثل هذا النهج، بصورة أساسية، في توجيه استدعاء شرطي للمواطن المعني من خلال عرض الأمر وكأنه مجرد «محادثة» بينما هو في الواقع تحقيق غير رسمي، يتم خلاله توجيه أسئلة شتى للمواطن، سواء عن نشاطاته السياسية، حياته، أعماله، وضعه الاقتصادي وعلاقاته، ناهيك عن أقاربه، أصدقائه ومعارفه، حيث يطلب منه في بعض الأحيان، أيضا، تزويد «المحقق» بمعلومات مختلفة عن هؤلاء تشمل أسماءهم، أرقام هواتفهم وغيرها.

ويدعي هذا التماس بأن محققي جهاز «الشاباك» غالبا ما يوضحون للمواطن المعني الذي يلي أمر الاستدعاء أن «الجهاز يعرف تفاصيل شخصية كثيرة عنه ويراقب تحركاته» (وفي بعض الحالات، يحرص المحققون على التأكيد للمواطن العائل أمامهم بأنه حتى الآن، ليس ثمة أية شبهة ضده بأنه قد تجاوز القوانين، لكن عليه الذكر وعدم التمسك بأمن الدولة مستقبلا) ويضيف أن توجيه التماس إلى بعض المواطنين الذين تم استدعاؤهم وحضروا إلى مثل هذه «المحادثة» قد أخضعوا لمعالجات «تفتيش مهين» قبل بدء «المحادثة»

وتناقض هذه السياسة، كما يؤكد التماس، مع نصوص البندين ٧ و ٨ من قانون جهاز الأمن العام، اللذين يعرّفان ويحددان وظائف الجهاز، مهامته وصلاحياته، وهي تشكل، أيضا، استغلا موسعا وغير مبرر لمصطلح «التأمّر» (الوارد في نص القانون المذكور، بما يتعارض مع قيم دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية ويشكل مسأ خطيرا بحقوق الفرد الأساسية والدستورية، بما فيها حقه في حرية التعبير والاحتجاج، حقه في الكرامة الشخصية، حقه في الخصوصية والحرية وحقه في أن يخضع لإجراءات قضائية عادلة.

ويريد التماس، أيضا، أن «استدعاء نشطاء سياسيين إلى محادثات ودية، «على فحجان شاي»، لدى جهاز الأمن السري، ليس من بين الممارسات المعتمدة في نظام ديمقراطي والمميزة له، ذلك أن مثل هذا الإجراء من شأنه وسم أي نشاط سياسي خارج عن الإجماع (القومي) وكأنه يشكل تهديدا أمنيا، ما قد يؤدي إلى ردع المواطنين عن المشاركة في أنشطة احتجاجية لا تتروق للنشاط» وهذا، فضلا عن تأثيره النجفص المحتمل والخطير على حرية التعبير والاحتجاج بين المواطنين عامة.

وفي هذا السياق، يورد التماس «جمعية حقوق المواطن» ما صرح به رئيس جهاز «الشاباك» السابق، يوفال ديسكين، في رسالة وجهها باسمه مساعد المستشار القضائي للحكومة، راز نيزري، إلى الجمعية يوم ٢٠٠٧/٥/٢٠، من أن «مصطلح «التأمّر» هو، بطبيعة الحال، مصطلح ضبابي وغير محدد، وفي السابق، فإن موقف الجهاز هو أن هذا المصطلح قد يشمل، أيضا، السائق، إلى تغيير القيم الأساسية للدولة، من خلال إلغاء طابعها الديمقراطي أو طابعها اليهودي؛ كما يوضح ديسكين، في رسالته أيضا، أن «الشاباك يعتبر أنه يمتلك صلاحية تعقب النشاطات السياسية القانونية، بل واستخدام «وسائل جمع» (معلومات) اختراقيا لهذا الغرض، رغم أنه يعمد إلى «بوجه عام»

وترى الجمعية أن رسالة رئيس الجهاز المذكورة تبين أن «تعريف» حدود صلاحيات الجهاز في مراقبة وتعقب نشاطات سياسية يؤثر، أيضا، على حجم ومدى استخدام «وسائل جمع» في هذا السياق. بما في ذلك، الحصول على معطيات اتصالية وتعليقها، زيادة على التمتع السري، أيضا، ومن المعروف أن مثل هذه الإجراءات التي يقوم بها الشاباك لا تخضع لاية رقابة قضائية أو جهابيرية، وهو ما يجعل قرار المحكمة بهذا التمدد ذا أهمية حاسمة في تحديد وترسيم حدود المهام القانونية الموكلة إلى الجهاز في كل ما يتصل بالنشاط السياسي وبقية منع استخدام هذه الوسائل بصورة مبالغة ومؤذية، سيما وأن هذا الاستدعاء لم يكن خاضعا لاية رقابة مباشرة، أبدا.

كما أورد التماس، أيضا، بعضا مما تضمنه «التلخيص السنوي للعام ٢٠١٢»، الذي نشره جهاز «الشاباك» على موقعه العنكبوتي، فتحت عنوان «اليمين واليسار المتطرفان»، ورد أن «المعلومات التي جمعها الشاباك وتم تحويلها إلى السلطات المختصة تطبيق القانون في الدولة قد ساعدت في لجم وكبح نشاطات ترمي إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل».

شهادات أشخاص تم استدعاؤهم

توضح «جمعية حقوق المواطن» في التماسها، أن التماس مقدم باسمها هي إلى المحكمة، وليس بأسماء أشخاص معينين ممن تم استدعاؤهم ومثلوا لمثل هذه «المحادثات»، وذلك لسببين جوهريين: الأول، أن كثيرين من بين هؤلاء الأشخاص غير معينين بالوقوف في مواجهة مباشرة وعلنية مع جهاز «الشاباك» والثاني، أن موضوع التماس لا يخص أولئك الأشخاص وحدهم فقط، بل يهمّ آخرين كثيرين أيضا، وخاصة النشطاء الذين قد يتم استدعاؤهم لمثل هذه المحادثات «الشاباك»، عابوا وأغوه» من واجب واسعة من المواطنين الذين سيرتدعون عن المشاركة في نشاطات سياسية قانونية، من خلال بث رسالة واضحة إليهم مفادها أنه «من الأفضل لهم التفكير مرتين قبل المشاركة في نشاط سياسي احتجاجي غير مزمّني عنه!»

ويتضمن التماس مجموعة من الشهادات الشخصية، المقدمة كتصاريح مشفوعة بالقسم من أشخاص تعرضوا للاستدعاء ولـ «المحادثة»، تكشف تفاصيل هذه السياسة ومدى خطورتها، من ضمنها هذه النماذج:

رانب أبو قريقات، مركز «طاقم التعايش في النقب» وناشط من أربل حقوق البدو – تم استدعاؤه في حزيران ٢٠١٢ لجلسة «استيضاح» تخللها تفتيش جسدي وتوجيه أسئلة شخصية عن دراسته، عمله، أصدقائه، أبناء عائلته وغيرها، كما طلب منه تزويد أرقام هواتف عدد من أصدقائه وأقربائه، ثم تحذيره بأن «يصلي» لكي لا يتم استدعاؤه ثانية، وفعلا، تم استدعاؤه مرة أخرى، في شهر شباط الأخر، لكن ممثلي «الشاباك»، عابوا وأغوه» من واجب الحضور»، إثر تدخل «جمعية حقوق المواطن»!

د. كوبي سنينيتس، باحث في المعهد وإيرمان العلوم، وناشط في مظاهرات ضد الاحتلال – في شهر كانون الأول ٢٠١٢، تلقى «محادثة» مطاوعة من «رونا من الشاباك»، استدعته خلالها عن «محادثة» مهددة إياه بأنه «إذا لم يتعاون، فسندعم احتجاجات للمتحقق وستقوم دورية شرطة بإحضاره»، وخلال «المحادثة التحذيرية»، التي جرت معه بحضور «رونا» و«ماتي»، الذي قدم نفسه على أنه «مسؤول عن اليسار المتطرف والنشطة نزع الشرعية» في «القسم اليهودي» في الشاباك، وتمثل ادعاء المحققين، خلال «المحادثة» بأن سنينيتس «ضالع في تنظيم مظاهرات غير قانونية»، ثم تم تحذيره بأنهم «يمنحونه فرصة التوقف» بأنهم «يمكن أن يكونوا أقل لطفا بكثير!»

محمود قرايعين، موظف في «جمعية حقوق المواطن» – تم استدعاؤه في نيسان ٢٠١٢ في «محادثة» في مركز شرطة «شاليم» في القدس، حيث استقبله «بوعاز» الذي قدم نفسه على أنه «رئيس المحاربات» في سلوان. وخلال «المحادثة»، تم توجيه أسئلة مختلفة لقرايعين، بما فيها حول دراسته، عمله في «جمعية حقوق المواطن» ووضعه الاقتصادي، فضلا عن سبب عدم زواجه حتى الآن؛ كما طلب منه تزويد معلومات شخصية عن أحد أفراد عائلته وعن أصدقاء مقربين.

ليهي روتشيلد، ناشطة في مجموعة «فوضيون ضد الجدار» – اقتيدت إلى «محادثة تحذيرية» في آذار ٢٠١٢ لدى عودتها إلى البلاد من زيارة في خارج البلاد، فُور هبوطها في مطار اللد (بن غوريون). وخلال «المحادثة»، تم توجيه أسئلة مختلفة إليها، بما فيها (المادلا لا) تبذو فضوية بالفعل» وغيرها من الأسئلة الشخصية حول ملباسه، ثم تم «تحذيرها» بأنه «على الرغم من أن نشاطها هو في نطاق القانون، إلا أنهم سيملون إليها في اللحظة التي تتجاوزه» ينكار هنا إلى أن ليهي روتشيلد وفي ابنة حانه روتشيلد، القاضي في «محكمة شؤون العائلة» في مدينة زمن غان!

ط. ك.، ناشط يساري – تم استدعاؤه في العام ٢٠١١ إلى «محادثة» في مركز الشرطة في تل أبيب. ورغم إبلاغه بأنها «محادثة»، وليس تحقيقا، إلا أنه تم تحذيره من أنه «في حال عدم حضوره إلى مركز الشرطة»، سيقومون بإحضاره بواسطة دورية شرطة؛ وخلال «المحادثة»، تبين للشاباك أن لدى ممثل «الشاباك»، معلومات وافية عن حياته الشخصية، وجرت محاولة لثبته عن المشاركة في نشاطات سياسية – فقد تُؤذي أعماله؛ كما أبدى ممثل «الشاباك» استغرابه من «كيف أن شابا جيدا كان في الجيش يصبح ناشطا في اليسار الراديكالي» وفي نهاية «المحادثة»، أشار المحقق إلى أنه يعرف أن نشاط الشاب قانوني، لكنه «يود تحذيره من سوء» استدعائه، ثم طلب منه «عدم الحديث» عن اللقاء!

مزراق خطيرا!

تؤكد «جمعية حقوق المواطن» أن التماسها هذا جاء بعد سلسلة طويلة من المراسلات أجزتها مع المستشار القانوني للحكومة بشأن موضوع التماس هذه، تخللتها، نماذج أخرى عديدة من الاستدعاءات، غير التي ضمنت في التماس، وعلى الرغم من «التوجهات المتكررة والطلبات العديدة بتدخل المستشار القانوني للحكومة لحل هذه المسألة وتنظيم الأمر، إلا أن رسالة واحدة فقط (تتعلق بقضية المواطن وجيه صيداوي الشخصية) قد حظيت برد جوهري!»

وتضيف أن الحالات العينية المفصلة في التماس «تظهر كيفية استغلال «المحادثات التحذيرية» لإيصال رسائل تهديدية – سواء بشكل صريح ومباشر، أو بشكل ضمني وغير مباشر – لنشطاء – يشاركون في احتجاجات خارج دائرة الإجماع، أو في نشاطات مختلفة في إطار المجتمع المدني.»

ولفتت الجمعية، في التماس، إلى خطورة إبلاغ بعض المواطنين لدى استدعائهم، وبصورة صريحة، بأن «الشبهة ضدهم بخرق القانون، حتى الآن، لكنهم يفتحون الأعين لمراقبته ولذا فإن عليهم اعتماد الحذر»، وأكدت، أيضا، أن «هذه النماذج تبين كيفية استغلال هذه المحادثات لجمع المعلومات عن النشطاء، عن معارفهم وعن نشطاء آخرين، بل ربما تستغل أحيانا لفحص إمكانيات تجنيدهم كعملاء للشاباك»!

وقالت المحامية ليلي مزغليت: «لا يعل أن يتم تصنيف الاحتجاجات المدنية أو النشاطات السياسية - حتى وإن تطورت إلى إخلال بالنظام العام - باعتبارها تهديدا للأمن». لأن الأمر قد يشكل منزلقا خطيرا!

دلت نتائج انتخاب الحاخامين الأكبرين في إسرائيل، الأسبوع قبل الماضي، على انتصار التيار الحريدي على التيار الصهيوني - الديني. ويعني ذلك، بإجماع المحللين، انتصار حزب شاس وكتلة «يهودت هتوراة»، على حزب «البيت اليهودي»، الذي عمل كل ما باستطاعته ونجح، بالتعاون مع حزب «يوجد مستقبل، برئاسة يائير لبيد، لمنع دخول الحزبين الحريديين إلى حكومة بنيامين نتنياهو الحالية. لكن انتخابات الحاخامين الأكبرين لا تخلو من السياسة والدسائس والمكائد والفساد.

وفاز بمنصب الحاخام السفارادي (الشرقي) الأكبر الحاخام إسحق يوسف، ٦١ عاما، وهو نجل الحاخام السفارادي الأكبر الأسبق والزعيم الروحي لحزب شاس، الحاخام عوفاديا يوسف، وحتى انتخابه تولى يوسف إدارة المعهد الديني «خزون عوفاديا»، الذي أسسه في العام ١٩٩٢. ويعتبر يوسف غير صهيوني، ولم يخدم في الجيش الإسرائيلي، ووجه في الماضي انتقادات شديدة ضد الكنيست والجهاز القضائي الإسرائيلي.

وفاز بمنصب الحاخام الأشكنازي (الغربي) الأكبر الحاخام دافيد لاو، ٤٧ عاما، وهو نجل الحاخام الأكبر الأشكنازي الأسبق، الحاخام يسرايل مائير لاو، ولاو هو الحاخام الأصغر سنا الذي انتخب لهذا المنصب. وتسرح لاو من شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. وقد كتب فتاوى كثيرة من خلال الانترنت، رغم أن هذا أمر ما زال غير منتشر في المجتمع الحريدي، وحتى انتخابه حاخاما أكبر، عمل لاو حاخاما في مدينة «موديعين» والمستوطنات حولها.

وقالت صحيفة «يديעות أchronوت» إن المعركة الانتخابية على منصب الحاخامين الأكبرين كانت «وسخة وزنوانية للغاية، ودارت في أروقة الكنيست وعناوين الصحف، وكذلك في غرف التحقيقات وقاعات المحكمة العليا.»

يشار إلى أن الهيئة التي تنتخب الحاخامين الأكبرين مؤلفة من ١٥٠ عضوا. وقد شارك في التصويت ١٤٧ عضوا. وحصل يوسف على ٦٨ صوتا، وفاز على منافسه، الحاخام العنصري شموئيل إليياهو، وهو حاخام مدينة صفد الذي أصدر فتوى تمنع اليهود من بيع أو تأجير البيوت للعرب، ويحرض ضد الطلاب العرب في كلية صفد.

كذلك حصل لاو على ٦٨ صوتا هو الآخر، وتغلب على منافسه، الحاخام دافيد ستاف، الذي تلقى دعما واسعا من جانب أحزاب «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل» و«الحركة»، الذي ترأسه وزيرة العدل تسبيبي ليفني، ويعزو محللون فوز لاو إلى الجهود التي بذلها נתان إيهيل، المدير السابق لكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، والذي سعى إلى إقناع أعضاء الهيئة بأن يتخبصوا لاو. ووالد لاو، أي الحاخام الأشكنازي الأكبر الأسبق، مقرب من نتنياهو وهو الذي عقد قرانه وهو أيضا عراب لنجلي رئيس الحكومة الإسرائيلية.

فوز سياسي وريح اقتصادي

ينطوي فوز يوسف بمنصب الحاخام السفارادي الأكبر على أهمية سياسية ومذهبية كبيرة، وعلى دلالات سياسية أيضا. وكتب محلل الشؤون الحريدية في صحيفة «هآرتس»، يائير إتينغفر، أن ما كان مطروحا في كفة الميزان في هذه الانتخابات «أكثر بكثير من فوز الحاخام إسحق يوسف، فقد تم إنقاذ والده، الزعيم الروحي، من هزيمة. كان من شأنها أن تضرر كثيرا بفقده السياسي، والأخطر من ذلك أنه كان من شأن هزيمة كهذه أن تسبب شرخا في زعامته في الشؤون الشرعية اليهودية، التي تستير على عالم الفتاوى السفارادي منذ عشرات السنين. وتم هزم الخلايا المتوردة، وفي مقدمتها تلك التي أقامها الحاخام الأكبر المنتهية ولايته شلومو عمار، الذي كان في الماضي أحد أكثر المقيرين من الحاخام عوفاديا يوسف.

وأضاف إتينغفر أنه ليس شاس وحده، وإنما القيادة الحريدية كلها، احتفلت بفوز وتطبيق كامل لـ «صفقة الأمراء»، في أعقاب انتخاب يوسف لاو، نجلي الحاخامين الأكبرين الأسبقين. ولفت المحلل إلى أن «هذا الإنجاز جاء على خلفية ضيوض سياسي وكأية عامة لدى الحريديم، في الوقت الذي يتواجد فيه حزبا شاس ويهدوت هتوراة خارج الائتلاف [الحكومي]. والحفاظ على القوة الحريدية في المؤسسة الحاخامية يعتبر إنقادا لكنز حريدي هام وردا على محاولات الحكومة الحالية المس بعالم الخيميفوت [المعاهد الدينية الحريدية] وجيوب الحريديم [من خلال تقليص الميزانيات لمؤسساتهم]. كما أنه لجم للأصوات الدينية المتساهلة، التي يمثلها الحاخام دافيد ستاف والوزير نفتالي بينيت.»

ويرى محللون كثيرون أن الأمر الأهم الأساس في نتائج هذه الانتخابات يكمن في ما تمثله من الناحية السياسية، في العالم اليهودي عامة وفي الخريطة اليهودية الأرثوذكسية في إسرائيل خاصة. وأشار إتينغفر في هذا السياق إلى أن نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، الذي يمثل جمهور الصهيونيين – المتدينين، وعد بانتخاب «حاخام أكبر صهيوني واحد على الأقل»، عندما دعم الحاخامين الصهيونيين ستاف وإليياهو، وبسبب عدم تحقيق ذلك فإن بينيت كان الخاسر

انتخاب الحاخامين الأكبرين:

فساد المؤسسة الحاخامية في إسرائيل بين النفوذ الديني والدلالات السياسية!



الحاخام إسحق يوسف (يسار) يتحدث إلى والده عوفاديا.

الأكبر في هذه الانتخابات.

وأضاف المحلل أن «انتخاب بينيت رئيسا للبيت اليهودي، وبعد ذلك تحالفه مع رئيس حزب يوجد مستقبل، يائير لبيد إضد دخول الحريديم إلى الحكومة»، اعتبر على أنه انقلاب ضد الحاخامين الحردليم [أي تيار الحريديم – القوميين]. الذين سيطروا طوال سنوات على حزب المفدال، ولكنهم وجدوا الطريق للانتقام من خلال انتخابات الحاخامين الأكبرين وإبقاء زعامته أي زعامة بينيتا محدودة.»

من جهة ثانية، فإنه يتوقع حدوث مواجهة بين الحاخامين الأكبرين، الحريديين، وبين وزارة الخدمات الدينية التي يتولاها بينيت ونائبه، عضو الكنيست إيلي بن داهان، وهو من حزب «البيت اليهودي» أيضا. ويدعو بينيت وبين داهان علنا إلى إجراء إصلاحات في عمل المؤسسة الحاخامية. وقد أعلنوا عن إلغاء مؤسسة حاخامي الأحياء، وعن ניתهما السماح لحاخامين من التيارين اليهوديين الإصلاحي والمحافظ، خصوم التيار الأرثوذكس، بالحصول على تمويل حكومي. كما باشرا العمل في الكنيست من أجل فتح مناطق للتسجيل للزواج، وهو أمر سيثير منافسة ضد الحاخامية الرسمية. وهذه مجرد أمثلة على تغييرات لا تحتمل من وجهة النظر الحريدية، وستجري من خلال وزارة الخدمات الدينية.

ولا يزال من غير الواضح بعد، كيف سيكون أداء بينيت أمام أصوات تتعالى في السنوات الأخيرة من جانب ما يسمى بـ«المعسكر العصري – الأرثوذكسي»، والتي تطالب بالانفصال عن المؤسسة الحاخامية الرئيسية وإقامة مؤسسات بديلة، على ضوء التشنيد البالغ للحاخامية في قضايا مثل الأحوال الشخصية، خاصة الزواج والطلاق، والتهود، خاصة على خلفية رفض الحاخامية الاعتراف بيهودية الكثير من المهاجرين إلى إسرائيل.

وتوقع إتينغفر أنه «إذا استمرت الحاخامية في توجهها المتشدد والمنعزل، مثلما يتوقع داعمو يوسف ولاو، فإن من الجائز أن يتضح أن نتائج الانتخابات هي إنجاز للجمهور العلماني. إذ أن نفوذ المؤسسة الحاخامية سيتراجع، والفجوة بينها وبين الجمهور ستتسع. الآن، لأول مرة، ليست الأحزاب الدينية وحدها ضالعة في الأمر، إذ أن معظم الأحزاب اليهودية في إسرائيل، يوجد مستقبل والحركة والبيت اليهودي والعمل وإسرائيل بيتنا، أيدت المرشح الخاسر، الحاخام دافيد ستاف. ويوجد وزن كبير لتحالف الخاسرين، خاصة إذا أضيفت إليه جهات مركزية خارج البلاد، مثل منظمة الحاخامين الفهوزة، في انتخابات الحاخامية، ويتعين عليه مواجهة انتخابات مستقبلية، هو رئيس شاس، عضو الكنيست أرييه درعي، الذي عاد إلى الحياة السياسية عشية الانتخابات العامة الأخيرة، في بداية العام الحالي. والتحدي القريب المائل أمام درعي هو انتخابات السلطات المحلية، التي ستجري في تشرين الأول المقبل. وتشير تقارير وتقديرات إسرائيلية إلى أن حال حزب شاس ليست جيدة في الحلبة المحلية.

إلا أن فوز يوسف بمنصب الحاخام السفارادي الأكبر، يضمن لعدة سنوات على الأقل استمرار ضخ الأموال لمؤسسة «بيت يوسف»، التي تشرف على الغذاء والشراب «الكاشير»، أي الحلال بموجب الشريعة اليهودية. و«بيت يوسف» هي مصلحة تجارية خاصة تابعة لعائلة عوفاديا يوسف، وتدر أرباحا مالية.

دعوة لتأسيس بديل للمؤسسة الحاخامية

يرى الكثير من اليهود في المؤسسة الحاخامية أنها مؤسسة فاسدة وتتسبب بتعاسة الكثيرين، وأنه لا توجد حاجة لمثل هذه المؤسسة.

وأحد هؤلاء هو المحاضر في قسم التربية في جامعة تل أبيب، البروفسور يزهار أوبلاتكا، الذي كتب في مقال نُشر في موقع «يديעות أchronوت» الالكتروني، في أعقاب انتخابات الحاخامين، أنه «من عام لآخر يكشف معظم مواطني الدولة اليهود أن الحاخامين الأكبرين، اللذين يعدان من الشخصيات المرموقة في الدولة... يرأسان منظمة [مؤسسة] فاسدة تسبب التعاسة للكثيرين عندما يكونون بحاجة إلى بعض الرفأة، ويحثلن مفاهيم يهودية منطرفة – عنصرية ومظلمة لم يحلم حكماؤنا بأن تتحول إلى قوانين وأنظمة.»

واستعرض أوبلاتكا أمثلة كثيرة على ذلك بينما «التمييز ضد النساء بصورة دائمة في المحاكم الدينية، التي ينبغي أن تحكم بموجب روح التوراة الجميلة التي دعت إلى المساواة بين بني البشر، لكنهم يتنازلون المفاهيم الأكثر ظلمة التي عرفها شعب إسرائيل في تاريخه. وهناك أفراد شركة كديشا [لدفن الموتى]، والتي تنحصر مهمتها في مساعدة العائلات في حداد على تنظيم دفن أعرانهم الذين فارقوهم للتو، ويحظرون فجأة على النساء قراءة تابين أمام أصدقائهم وأعرانهم الذين حضروا لمواسماتهم في ظرفهم الصعب. ويكتشف الجنود الذين خدموا الدولة، فجأة، أن الحاخامية لا تسمح لهم بالزواج في بلادهم بسبب خوف ما من أنه ربما لا تكون والدتهم يهودية كاملة، وإنما نصف يهودية فقط. وهناك أزواج متدينون، أي حريديم تطلقوا وأصبح أحدهما علمانيا، ويكتشفان عندها ظلم المحكمة الحاخامية التي تأخذ منهما أولادها وتسلمهم لزوجين حريديين.»

وانتقد أوبلاتكا انتخاب حاخامين أكبرين، أحدهما سفارادي والأخر أشكنازي، ووصف ذلك بأنه «مظهر شتاتي» وأنه «كاننا ما زلنا في مكان ما في الستينات وعلى بعد آلاف الكيلومترات بين اليهودية الأشكنازية واليهودية السفارادية. وكأنه لم تتزوج فيما بيننا، ولم ينمو هنا جيل كامل وهو نتاج رائع لأب من أوروبا وأم من شمال إفريقيا أو أم من بولندا وأب من العراق.»

وفي تعليق واضح إلى فساد المؤسسة الحاخامية، كتب أوبلاتكان أن «القرن الرابع عشر كان قرن الشدائد في أوروبا. إنه القرن الذي انهارت فيه منظومة القيم الأخلاقية في الكنيسة لدرجة أنه كان هناك باباوان متخاصمان لفترة، وطرحت الكهنة على كل من يرغب في الحصول على صلح كغفران دنوب مقابل المال، وانتشرت الرشوة في كل مكان. وكان هذا القرن الذي أدى بعد ذلك بسنوات إلى هرب الكثيرين من الكنيسة الكاثوليكية وتأسيس بديل مسيحي لهذه الكنيسة» في إشارة إلى الكنيسة البروتستانتية.

ورأى الكاتب أن «اليهودية «المقدسة» في أرض إسرائيل متأثرة من المجتمع الحريدي الذي يزداد تطرفا يوما بعد يوم، ويحتل الحاخامية الرئيسية شيئا فشيئا حاخامون يربط بينهم وبين العصرية والدولة بطاقة الهوية التي في جيهم فقط. ولذلك يبدو أنه ليس بعيدا اليوم الذي سيعلن فيه شان ما نسمعه هنا بين حين وآخر، بأنه جئنا لنظرد الظلام، لأن اليهودية أجلب بكثير من المؤسسة الحاخامية المسيطرة في بلدانا.»

وشدد على أنه لا حاجة للمؤسسة الحاخامية من أجل القيام بطقوس دينية، وأنه «أقول للجمهور العلماني إن التوراة والأسفار اللاحقة هي بمثابة كنز للقارئ فيها ولا توجد حاجة لحاخامين كبار وحاخامي أقاليم وحاخامي أحياء ومجرد حاخامين يتجولون في كل مكان من أجل الربط بيننا وبين ديانتنا.»

وخلص أوبلاتكا إلى الدعوة إلى إقامة «بدائل أخرى للمؤسسة الحاخامية، وسنكتشف بذلك غنى الديانة التي ننتمي إليها وستعترف مدى بعدها عن العنصرية والتمييز والسجود للحاخام.»

تقرير جديد لمنظمة «يش دين»:

أكثر من ٩٠٪ من تحقيقات الشرطة الإسرائيلية في المخالفات التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية تنتهي بإغلاق ملفات التحقيق!



مستوطن يعرصد في البلدة القديمة في الخليل.

أكدت منظمة حقوقية إسرائيلية تعنى بمراقبة تطبيق القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تقرير جديد صدر عنها في نهاية شهر تموز الماضي، استمرار سياسة التفاضل والتسامح التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية المكلفة بتطبيق القانون، تجاه الممارسات والأعمال العدوانية التي يرتكبها المستوطنون اليهود ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في مناطق الضفة الغربية المحتلة.

وأكدت منظمة «يش دين» (يوجد قانون) في تقرير المتابعة الأخير، والذي تضمن معطيات جديدة حول نتائج التحقيقات التي تجريها الشرطة الإسرائيلية (لواء «يهودا والسامرة») في ما وصف بـ «المخالفات الجنائية» التي يرتكبها «مواطنون إسرائيليون» ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في مناطق الضفة الغربية، أن تحقيقات هذه الشرطة تنتهي في الغالبية الساحقة من الحالات بإغلاق ملفات التحقيق ضد المتورطين في ارتكاب مثل هذه المخالفات والاعتداءات.

معطيات رئيسية

ويستدل من المعطيات التي أوردتها المنظمة في تقريرها الأخير، أن ٨٥٪ فقط من ملفات التحقيق التي فتحت في شرطة «لواء شاي-يهودا والسامرة» خلال السنوات الثماني الماضية (٢٠٠٥-٢٠١٣) في حوادث اعتداءات ارتكبها إسرائيليون (مستوطنون وغيرهم) ضد مواطنين فلسطينيين وممتلكات فلسطينية، انتهت بتقديم لوائح اتهام. وقالت المنظمة في تقريرها إن حوالي ٨٤٪ من ملفات التحقيق التي اتخذ فيها قرار نهائي، أغلقت بسبب فشل الشرطة في التوصل إلى نتائج خلال التحقيق، وأوضحت أن الغالبية العظمى من هذه الملفات أغلقت بسبب فشل المحققين في الوصول إلى مرتكبي المخالفات وإغلاق الاعتداءات، أو في جمع أدلة كافية لتقديمهم للمحاكمة، فيما أغلق بعض الملفات بحجة «عدم وجود تهمة جنائية» على الرغم من عدم استفاد إجراءات التحقيق فيها. وأكدت منظمة «يوجد قانون» في تقريرها أن السنة الأخيرة (٢٠١٣) لم تشهد أي تحسن في قدرة الشرطة الإسرائيلية (في «لواء شاي») على التحقيق في «المخالفات» التي ارتكبها إسرائيليون ضد فلسطينيين وممتلكاتهم، وقالت إن الفشل المستمر لـ «لواء شاي» في هذا المجال ينبع من سلسلة تقصيرات وإخفاقات منظومته في إدارة التحقيقات، والتي اتسمت بالإهمال وقلة المهنية وعدم الالتزام بمعايير التحقيق المتبعة.

وضع ملفات التحقيق

وجاء في معطيات تفصيلية وردت في تقرير منظمة «يوجد قانون» - بلغ مجموع ملفات التحقيق التي فتحت في وحدات شرطة «لواء شاي» في السنوات الثماني الماضية، في أعقاب شكاوى قدمها فلسطينيون بمساعدة المنظمة ذاتها، ٩٢٨ ملفاً، منها ١١٣ ملفاً ما زالت في مراحل مختلفة من المعالجة والتحقيق، بينما اتخذ قرار نهائي (من جانب الجهات المكلفة بالتحقيق أو من جانب النيابة العامة الإسرائيلية) بإغلاق ٨٢٥ ملف تحقيق. في ٧٠ ملفاً من ملفات التحقيق التي فتحت حتى الآن قدمت

مخالفات أخرى

من ضمن ملفات التحقيق التي تتابعها المنظمة، هناك ٤٥ ملفاً (٤٨٪) تتعلق بمخالفات أخرى، وتشمل تدنيس مساجد ومقابر، وقتل بهائم ومواش وإلقاء نفايات وتوجيه قنوات صرف (مجارى) نحو أراضي الفلسطينيين، وغير ذلك. ومن بين ٤٣ ملف تحقيق من هذا النوع، انتهت معالجتها، تم إغلاق ٤٢ ملفاً (٩٧٪) بعد انتهاء التحقيق مباشرة، فيما وجهت لائحة اتهام في ملف واحد فقط، إلا أنه جرى سحبه فيما بعد من قبل النيابة العامة الإسرائيلية. وقد بلغت نسبة فشل شرطة «لواء يهودا والسامرة» في التحقيق في هذه المخالفات حوالي ٨٠٪، أي في ٣٣ ملفاً، أغلقت غالبيتها بنفس الحجج والدواعي السابقة، فيما أغلقت ٥ ملفات بحجة «عدم وجود تهمة جنائية».

الاستيلاء على الأراضي

هناك ١٢٥ ملف تحقيق (١٣٣٪) من مجموع الملفات التي تتابعها منظمة «يوجد قانون» فتحت في أعقاب شكاوى تتعلق بمحاولات إسرائيليون الاستيلاء على أراض فلسطينية، وذلك عن طريق إقامة جدران ومبانٍ ووضع منازل متنقلة (كرافانات) أو دفيئات زراعية، وأعمال طرد ومنع وصول فلسطينيين إلى أراضيهم، وغير ذلك. ومن بين ١١١ ملف تحقيق في هذا المجال، انتهت معالجتها، جرى إغلاق ٩٦ ملفاً (٨٦٪) مع انتهاء التحقيق، بينما وجهت لوائح اتهام في ١٤ ملفاً (١٢٦٪). وفقد ملف واحد في شرطة «لواء شاي» من دون أي تحقيق فيه، وقد بلغت نسبة الفشل في تحقيق الشرطة في هذا النوع من الملفات (٦١٪). ومن بين ١٠٨ ملفات انتهت معالجتها وعلمت منظمة «يوجد قانون» بنتائج التحقيق فيها، تم إغلاق ٦٦ ملفاً في ظروف تدل على فشل التحقيق، غالبيتها (٥٦ ملفاً) أغلقت بحجة «عدم توفر أدلة كافية» و«سجرم مجهول».

العنف

يتناول ٣٣٠ ملفاً (٢٥٧٪) من مجموع ملفات التحقيق التي تتابعها منظمة «يوجد قانون»، اعتداءات عنف ارتكبها إسرائيليون ضد فلسطينيين في الضفة الغربية، وتشمل هذه الاعتداءات حوادث إطلاق نار، ضرب، إلقاء حجارة، اعتداءات بالعصي والهراوات والسكاكين، والدهس وغيرها. ومن بين ٢٩٤ ملف تحقيق في مخالفات عنف انتهت معالجتها، تم إغلاق ٢٤٨ ملفاً (٨٤٪) بعد انتهاء التحقيق مباشرة، فيما قدمت لوائح اتهام في ٢٤ ملفاً (٤٣٪)، بينما فقدت ٤ ملفات في شرطة «لواء شاي» من دون إجراء أي تحقيق فيها. وقد بلغت نسبة فشل هذه الشرطة في التحقيق في مخالفات العنف ضد الفلسطينيين (٨٧٪). ومن بين ٢٧٨ ملفاً انتهت معالجتها، وعلمت منظمة «يوجد قانون» بنتائج التحقيق فيها، تم إغلاق ٢٢٧ ملفاً في ظروف تدل على فشل التحقيق، معظمها أغلق بحجة «عدم وجود أدلة كافية» و«سجرم مجهول».

حول غياب المسؤولية بشأن إدارة الجبهة الداخلية الإسرائيلية

يمكن، يتبع تسوية وتنظيم هذه المسألة بالشكل الملائم وان يتم تكريس ذلك بصورة معيارية في القانون. في جميع الأحوال، يجب أن تبقى مسألة الدمج والتنسيق والتعاون العملي بين مختلف الجهات، مسألة حاسمة، ولا بد من التيقن من أن التنسيق بين هذه الجهات، في إطار أية بنية أو هيكلية يتم إقرارها، سيجري بالشكل الأمثل وضمن أقصى حد ممكن. وهذا الأمر يجب أن يكون الاختبار الأول لنجاح التسوية. وفي هذا السياق، ثمة حاجة للتفكير، فيما بعد، بإجراء تغيير تنظيمي شامل، يؤدي إلى إقامة هيئة رد مدمجة، تعتمد على نوع من القوة الدركية، وتكون مهمتها فرض النظام العام المدني بصورة عامة، وتنسيق الرد المنظومي الشامل إزاء الكوارث الجماعية، بصورة خاصة. أخيراً، ينبغي لأية تسوية أن تأخذ في الحسبان انعكاساتها على قدرات السلطات المحلية على القيام بدورها كـ «البنية أساس» في مواجهة المحلية لأحداث طارئة واسعة النطاق. هناك العديد من البلديات القوية في إسرائيل، استطاعت إيجاد نماذج يحتذى بها على صعيد التنظيم والاستعداد المحلي في مواجهة مثل هذه الأحداث، وبالتالي يمكن لبلديات كثيرة أخرى، ضعيفة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والقيادة، أن تتعلم من هذه النماذج، وسط الحصول على مساعدات مادية من الحكومة، وذلك بما يمكنها من الاستعداد للطوارئ بالشكل السليم.

والجيش الإسرائيلي) إلى وزارة الأمن الداخلي. ويستند هذا الاقتراح المعتمد على توصيات سابقة لـ «هيئة الأمن القومي»، على وجهة نظر تقضي بوجوب إلغاء المؤسسة الأمنية من العبء الثقيل للجبهة المدنية، بما يتيح لها التركيز على إدارة المعركة الهجومية والدفاعية ضد أعداء إسرائيل في الجبهة العسكرية. كذلك يستند الاقتراح أيضاً على القوانين والأنظمة القائمة، والتي تعطي الشرطة الإسرائيلية صلاحية ومسؤولية (مشروطين) عند حدوث تشويشات خطيرة وكوارث جماعية، وكذلك على أساس نقل المسؤولية عن جهاز (مصلحة) الإطفاء والإنقاذ إلى وزارة الأمن الداخلي (بموجب قرار الحكومة في كانون الأول ٢٠١١). ثالثاً - توجه وزارة حماية الجبهة الداخلية القائل إن وزارة حكومية فقط، تشكل حماية الجبهة الداخلية مهتها الوحيدة، هي التي تستطيع، ويجب أن تتولى، تركيز الصلاحيات التنظيمية وتحديد السياسة القومية وسلم الأولويات في الاستثمار، شامل، في كل ما يتعلق بالجبهة المدنية. ولا يقتضي ذلك، وفقاً لهذا التوجه، أن تتولى وزارة حماية الجبهة الداخلية «قيادة» وتفعيل الجهات الأخرى، وإنما تحديد ماهية المعايير التي تعمل الجهات المختلفة بموجبها في نطاق عملية الاستعداد للطوارئ. وعلى هذا الأساس ينبغي أن تكون هذه الوزارة أيضاً الجهة المركزية للعمل مقابل سائر الهيئات، والمتابعة والتنسيق والتعاون المطلوبين فيما بينها.

ويستخدم الجدل الآن بين هذه التوجهات المختلفة، ومن المشكوك فيه أن يتوقف، حتى وإن اتخذ في المستقبل القريب قرار واضح في هذه المسألة المركزية. وكمساهمة في هذا النقاش، نرى أن من المفيد التأكيد على النقاط الآتية: من المهم والضروري أن يتخذ قرار واضح، وفي أسرع وقت

سؤال مبدئي وعملي بالغ الأهمية: إلى أي حد من الجدير والمجدي أن يتولى الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية مهمة تحديد الأولويات وتخطيط الإجابات والحلول، وتوجيه الجهات المدنية، ذات الاحتياجات المدنية الصرفة، وكيفية الاستعداد للطوارئ؟ هذه المسألة المبدئية، ازدادت تعقيداً في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد إقامة «سلطة الطوارئ الوطنية» (في العام ٢٠٠٧)، ومن ثم وزارة حماية الجبهة الداخلية (٢٠١١). والتين خضعتا أيضاً، منذ إقامتهما، لوصاية وزارة الدفاع من ناحيتين الإدارية والعملية.

الدلائل الممكنة

ثمة حالياً ثلاثة دلائل رئيسية ممكنة لتسوية هذا الموضوع: أولاً - توجه المؤسسة الأمنية، المعنية أساساً بالإبقاء على الوضع الحالي، والذي يعني وقف وزير الدفاع على رأس هرم الجبهة المدنية، واحتفاظ قيادة الجبهة الداخلية بالدور القيادي المتصدر في كل ما يتعلق بالاستعداد وتوفير الإجابات والحلول في حالة الطوارئ. ووفقاً لما يقوله أصحاب هذا التوجه، فقد ثبت بأن هذه التسوية ممكنة، وأنه يمكن في إطارها إقامة تعاقب مع معقول مع الجهات المختلفة، وسط الاعتماد على قوة وقدرات المؤسسة الأمنية، التي لا يرقى إليها الشك، لا سيما وأن الحديث يدور في جوهره على تهديد أمني.

ثانياً - توجه «هيئة الأمن القومي» التي طلب منها إعداد المواد والتوصيات تمهيداً للنقاش الذي ستجريه الحكومة حول هذا الموضوع - والقائل بأنه يجب تغيير الوضع المعياري القائم بأكمله، ونقل الدور القيادي، المتعلق بالجبهة المدنية، من المؤسسة الأمنية (وزارة الدفاع

مصابح جمة في إدارة عملية الاستعداد لحالات الطوارئ وإدارة الأزمة عند نشوبها.

إن تسوية معيارية وتنظيمية ملائمة لهذه المسألة، من شأنها أن تشق الطريق نحو الارتقاء المطلوب باستعداد واجهزة الجبهة الداخلية الإسرائيلية لمواجهة التهديدات المتزايدة. أين تكمن المشكلة، ولماذا لم يجر حلها طوال هذا الوقت؟ يكمن أساس المشكلة في حقيقة أن التحدي للجبهة الداخلية موجه في جوهره نحو المدنيين ونحو الأجهزة والمنظومات المدنية، ولذلك فإنه يتطلب، في شكل رئيس، إجابات مدنية في جوهرها. من جهة أخرى، ما زالت تسود في إسرائيل الفرضية - وبالتالي النهج والممارسة - القائلة بأن المؤسسة الأمنية والعسكرية هي المسؤولة عن توفير الجواب النهائي للتحديات، ولا سيما تلك التحديات التي يكون مصدرها عدو خارجي. من هنا يظهر الميل الطبيعي تقريبا - نحو اعتبار المؤسسة الأمنية والجيش الإسرائيلي، الجهة الرئيسية المكلفة بحل المشكلة. ويضيف الواقع المتكون على امتداد السنوات بعداً من الملموسية لهذا الميل، ذلك لأن حقيقة وجود جسم مهني كبير وقومي، يشهد تطوراً مستمراً، مثل قيادة الجبهة الداخلية، التابعة للجيش الإسرائيلي، تجعل هذا الميل، في الظاهر، ميلاً بديهياً، وتساهم في تعظيم المكانة القومية لقيادة الجبهة الداخلية، وللجيش الإسرائيلي، في المنظومة برمتها.

والمشكلة هي أن مواجهة التهديدات للجبهة المدنية، والتي تزداد تصاعداً وتتعديداً، تتطلب جواباً مدمجاً ومنسقاً من جانب جهات كثيرة، غالبيتها جهات مدنية (حكومية، بلدية، ومن القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية، والقطاع التطوعي). ويترجم في هذا السياق

بقلم: مؤيد إرمان وأليكس ألتشولر (*)

برزت مجدداً، في أثناء مناقشات المؤتمر السنوي السادس لـ «معهد دراسات الأمن القومي» حول موضوع استعداد واجهزة الجبهة الداخلية الإسرائيلية (عقد المؤتمر في أواخر شهر تموز الماضي)، مسألة عدم وجود تحديد معياري واضح فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤولية تجاه إدارة الجبهة المدنية. وكانت هذه العقبة قد طرحت بكامل حدتها قبل سبع سنوات، وذلك في أعقاب كشف إخفاقات وقصورات الجبهة الداخلية في حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦). وقد نوقشت المسألة مراراً وتكراراً في العديد من المحافل واللجان التي اقترحت نماذج وحلولاً مختلفة، كما وقتت المسألة ذاتها في صلب مسودات قانون الجبهة الداخلية التي نوقشت قبل عدة سنوات، فضلاً عن وقوفها في مركز سلسلة من التقارير الصادرة عن مراقب الدولة، ومن ضمن ذلك تقرير مراقب الدولة الأخير (الذي صدر في تموز ٢٠١٣)، والتي وجهت انتقادات شديدة في شأن هذا الموضوع، الذي سيرطخ قريباً للبحث والنقاش على مائدة رئيس الحكومة. ويكمن جذر المشكلة في أنه وخلافاً لإدارة الجبهة العسكرية، التي يوجد فيها وضوح معياري، وتراتبية واضحة في مسألة الصلاحيات والمسؤولية بما يتيح إدارة معقولة ومنسقة للمؤسسة العسكرية في مواجهة التحديات الخطيرة، فإن الجبهة الداخلية، التي تعتبر مركبة أكثر، وتفتق في مواجهة تهديدات خطيرة ومعقدة، تعاني من غياب التنظيم الحقيقي. فكل التحديات ذات الصلة بمسألة الصلاحيات والمسؤوليات، ما هي إلا صيغ مبهمه وفضفاضة، تولد غموضاً وتناقضات دائمة، أكثر بكثير مما يتوقع وجوده بين أجهزة بيروقراطية، الأمر الذي يخلق

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

http://tiny.cc/ywgg4

وقناننا على اليوتيوب

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي